جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

إعداد الطالبين:
- بوثلجة مختارية.
- دريسي حفيظة.

الأستاذ المشرف:
- حري خليفة.

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
ستي عبد الحميد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
حري خليفة	أستاذ مساعد "أ"	مقررا
صافا محمد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
بوزكري جمال	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..... /..... /2022

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

إعداد الطالبين:
- بوثلجة مخطارية.
- دريسي حفيظة.

الأستاذ المشرف:
- حري خليفة.

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
ستي عبد الحميد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
حري خليفة	أستاذ مساعد "أ"	مقررا
صافا محمد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
بوزكري جمال	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..... /..... /2022

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

الحدم لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى؛

أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح مهداة إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا بدربي؛

إلى أخواتي اللواتي كن سندا لي طوال حياتي؛

وإلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني المشوار ووفقهم؛

إلى كل من مد يد العون من قريب أو من بعيد؛

إلى كل من وسعته ولم تسعه ذاكرتي.

بوثلجة مختارية

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لدية والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى؛

والدي الغالي رحمه الله؛

أمي العزيزة أطال الله عمرها؛

جميع إخوتي وأصدقائي؛

وإلى من ساندني في إنجاز هذا العمل.

دريسي حفيظة

شكر وعرفان

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه أما بعد:

" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعنا ونحن انتهينا من إعداد هذه المذكرة إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى:

الأستاذ المشرف المحترم، حري خليفة ما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه، وإرشاد وتشجيع، ودعم لإنجاز هذا العمل؛

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه وتقويمه، وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات؛

إلى أساتذة الكلية وأهل الاختصاص الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وكان لهم الفضل لإتمام هذه المذكرة والوصول إلى هذه المرحلة؛

إلى زملائنا الطلبة الذين كانوا عونا لنا، دون نسيان تشجيعاتهم المتواصلة وحرصهم الدائم على إتمام هذه المذكرة فلهم منا كل الشكر؛

إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد ولو بسؤاله؛

والله ولي التوفيق؛

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات ..... **I**

قائمة الجداول والأشكال ..... **V**

قائمة الجداول ..... **VI**

قائمة الأشكال ..... **VII**

قائمة الملاحق ..... **VIII**

مقدمة ..... أ

الفصل الأول الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد **1**

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة **2**

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها 6

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية **15**

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15

المطلب الثاني: آليات وهياكل دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية 21

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها **25**

المطلب الأول: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 27

خلاصة:.....**29**

الفصل الثاني التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد: **31**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة.....**32**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة 32

المطلب الثاني: دور وأهمية المؤسسات الناشئة 35

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الناشئة.....37

المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة وتصنيفها.....**39**

المطلب الأول: بيئة عمل المؤسسات الناشئة ومراحل إنشائها.....39

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الناشئة 43

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة 45

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.....**48**

المطلب الأول: عوامل فشل ونجاح المؤسسات الناشئة والتحديات التي تواجهها.....48

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة.....51

المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.....51

خلاصة:.....**54**

الفصل الثالث واقع المؤسسات الناشئة في ولاية تيارت

تمهيد: **56**

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE **57**

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 57

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية – تيارت 60

المطلب الثالث: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) تيارت 62

المبحث الثاني: حصيلة متعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لعدم وتنمية المقاولاتية **68**

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة..... 68

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس، المؤهل العلمي وأسلوب التمويل.... 69

المطلب الثالث: حصيلة الملفات المقبولة والممولة حسب قطاع النشاط (2016-2020)..... 72

المبحث الثالث: شروط التأهيل وصيغ التمويل والاعانات المقدمة..... **76**

المطلب الأول: استثمار الانشاء..... 76

المطلب الثاني: مراحل المرافقة عند الانشاء..... 79

المطلب الثالث: استثمار التوسيع..... 82

خلاصة: **84**

خاتمة **85**

قائمة المصادر والمراجع..... **89**

الملاحق..... **95**

ملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب المشرع الجزائري	3
01-02	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب هيئة الأمم المتحدة	3
01-03	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
01-04	المساهمة في الناتج الداخلي الخام	23
01-05	تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (2016-2019)	24
01-06	أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
02-01	الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
03-01	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة	68
03-02	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	69
03-03	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي	70
03-04	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل	71
03-05	حصيلة الملفات المقدمة (2016-2020)	72
03-06	حصيلة الملفات المقبولة	73
03-07	حصيلة الملفات الممولة (2016-2020)	74
03-08	التمويل الثنائي	76
03-09	التمويل الثلاثي	78

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (2016-2019)	24
02-01	النظام البيئي للمؤسسات الناشئة	40
02-02	دورة حياة المؤسسات الناشئة	45
02-03	مراحل نمو الشركات الناشئة	46
03-01	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة	63
03-02	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	69
03-03	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي	70
03-04	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل	71
03-05	حصيلة الملفات المقدمة (2016-2020)	72
03-06	حصيلة الملفات المقبولة	73
03-07	حصيلة الملفات الممولة (2016-2020)	74
03-08	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت	75
03-09	مراحل المرافقة عند الانشاء	81
03-10	مراحل المرافقة في مرحلة التوسيع	83

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصيلة الملفات الموضوعة، المقبولة، الممولة	96
02	المشروعات الناشئة حسب القطاع (2011-2019)	97
03	معلومات عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	98

مقدمة

حظيت المؤسسات الناشئة باهتمام ملحوظ في الآونة الأخيرة من قبل مختلف البلدان على المستوى العالمي وهذا من خلال البحث في هذه المؤسسات وقضاياها ومحاولة إيجاد سبل لتطويرها وتعزيز الدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وهذا لما تتمتع به من مميزات وخاصيات تسرع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

فأصبح ضروريا على الجزائر إيجاد حلول لدفع عجلة التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وزيادة الإنتاجية والتنويع في قدرتها، كونها من الدول النامية، حيث زاد اهتمامها بالمؤسسات الناشئة لاعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات والتحديات، نظرا لحداثتها من جانب ومن الجانب الآخر كونها تتطلب أفكار إبداعية وحديثة، وصعوبات متعلقة بنقص الخبرات والمهارات ونقص التخطيط الإستراتيجي وهذا ما يؤدي إلى فشلها في السنوات الأولى من تأسيسها، ومع تعقد بيئة الأعمال الحديثة في مختلف البلدان على غرار الجزائر، طرح إشكال يعزى إلى التركيز على كيفية استدامة المؤسسات الناشئة وضمان بقاءها.

وكان لابد من التقرب من فئة الشباب وخريجي الجامعات الذين استطاعت فئة منهم فرض أفكارهم على أرض الواقع رغم الصعوبات التي تواجههم، فالملاحظ أن نسبة إقبالهم صغيرة مقارنة مع البلدان الأخرى وهذا لميل أغلبهم إلى البحث عن مناصب شغل مستقرة رغما أن نسبة البطالة في تزايد طردا مع تزايد خريجي الجامعات، وهذا ما يستدعي الأطراف للاهتمام بهاته الفئة واستقطابهم من خلال دعم الدولة والقطاع الخاص للمشاريع الشبابية ومقاولاتية تساهم

أولا– الإشكالية: مما تقدم نسعى من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

"ما هي شروط نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر وما هي العراقيل التي تحول دون ذلك؟"

من أجل تبسيط الإشكالية نقوم بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الناشئة؟
- ما هي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الناشئة؟

- ما هي طبيعة مناخ الأعمال الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ما هي التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر

كإجابة أولية للأسئلة الفرعية، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

ثانيا– الفرضيات:

- المؤسسات الناشئة هي مؤسسات جديدة فتية وإبداعية تسعى لتحقيق معدلات نمو كبيرة في ظرف زمني قصير.
- للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والتنموي.
- النظام البيئي هو البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم وترافق المؤسسات الناشئة.
- تواجه المؤسسات الناشئة تحديات ومشاكل تعيق أصحاب الأفكار الإبداعية.

ثالثا– أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تعتبر حديثة وجديدة في الجزائر.
- التعرض بالتحليل لواقع المؤسسات الناشئة وآفاقها، والتركيز على مختلف المفاهيم الخاصة بها والفرق بينها وبين المؤسسات الأخرى، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة من خلال مواجهتها لمختلف التحديات والعوائق، بهدف خلق فرص عمل وخفض البطالة، خلق قيمة مضافة... الخ وتسريع عجلة النمو الاقتصادي.

رابعا– أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض مختلف المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- إبراز خصائص ومميزات هذا النوع من المؤسسات
- بيان تحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- عرض مختلف الهياكل والأجهزة التي تدعم المؤسسات الناشئة.
- التعرف على النظام البيئي للمؤسسات الناشئة بالإضافة إلى مراحل إنشاءها ودورة حياتها.

- التعرف على التحديات والعراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات.

خامسا– الدراسات السابقة:

- **بوصوار لميس، بوالبعير عائدة،** واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة FINALEP، 2021/2020، وتمحورت اشكالية الدراسة حول: "**ما هو واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**"

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف الى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.
- المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الابداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الاموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.
- تتعدد وتختلف أسباب تعثر الشركات الناشئة وأبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة.
- ساهمت شركة FINALEP في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة في الولايات المعنية بها رغم وجود بعض العراقيل التي تعيقها في عملية النمو.
- المؤسسات الناشئة ستساعد وبشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات وهذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي انشأتها هاته المؤسسات.
- تعتبر هياكل دعم المؤسسات الناشئة من الأساسيات الفعالة في نمو وتطور هذه المؤسسات.

- **مفروم برودي**، المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول، 2021. وتمحورت إشكالية الدراسة حول: "**ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**"

وتوصل الباحث إلى نتائج منها:

- أن المؤسسة الناشئة ذات كفاءة ابتكارية وإبداعية: فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة التي تبدع وتبتكر باستمرار، فيما يتعلق بنماذج الأعمال، والأدوات، والهيكل التنظيمي، وكذلك الأفكار والمنتجات، وبالتالي فهي تقصد الربحية والقابلية للتوسع والنمو السريع كأهداف أساسية.
- أن المؤسسة الناشئة ذات قاعدة تكنولوجية قوية: فالمؤسسة الناشئة تعتمد على الأدوات التكنولوجية الحديثة من أجل دعم عملياتها التجارية الرئيسية بشكل كبت، فهي تستعمل الاتجاهات الأخيرة في البرامج والأجهزة المعلوماتية.
- أن المؤسسة الناشئة، ذات عمر محدد ومستقلة: لقد اتفقت كل التشريعات والدراسات على أن للمؤسسة الناشئة عمر تستغرقه في الانطلاق وتصبح شركة مربحة ومستدامة ذاتيا، كما أن المؤسسة الناشئة مؤسسة مستقلة لا يدكن ان تكون مؤسسة تابعة أو فرعا جديدا من فروع الشركات القائمة.
- اهتمام الحكومة الجزائرية بدور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية اقتصادية، فأحدثت وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما أنشأت اللجنة الوطنية لدنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 254 20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، وأطلقت صندوق تمويل المؤسسات الناشئة مع عدم توضيح طريقة عمل هذا الصندوق.
- النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإصلاح هذا النوع من المؤسسات) عدد قليل من حاضنات الأعمال، طرق تمويل كلاسيكية وتقليدية لا تناسب المؤسسات الناشئة).

- **هوار زهرة، كروم وئام**، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)، 2021/2020. حيث كانت إشكالية الموضوع كالتالي: "**ما هو واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**"

خلصت الدراسة إلى نتائج منها:

- تعتبر المؤسسات الناشئة كيان حديث النشأة يعتمد في الغالب على التكنولوجيا، تهدف لطرح فكرة إبداعية وفتح سوق جديدة في ظل احتياجات مالية كبيرة وفي ظل حالة عدم التأكد؛
- تساهم حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة من خلال تحقيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يعتبر العنصر الأساسي للتنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي؛
- وجود مبادرات محدودة في إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، وأغلب هذه المشاريع تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، فضلا عن أنها محاكاة لتجارب سابقة لدول أخرى.
- تتميز بيئة التمويل في الجزائر بجملة من العراقيل، وهذا ما توصلنا إليه في الجانب التطبيقي، ومن أبرز هذه العراقيل: ضعف التمويل من خلال السوق المحلي، ضعف القدرة على تحمل التكاليف وضعف الخدمات المالية.
- تمر المؤسسات الناشئة بدورة حياة، تبدأ بالتفكير، إلى التصميم والبدء ثم التوسع، وفي كل مرحلة هناك مجموعة من العوامل المطلوبة على المستوى الفردي وعلى مستوى المؤسسة ككل، كما تحتاج تدخل مجموعة من الأطراف ضمن نظام بيئي متكامل.

سادسا- حدود الدراسة: تشمل حدود الدراسة في:

الحدود الزمنية: تمت الدراسة من ديسمبر 2021 إلى أفريل 2022

سابعا- منهج الدراسة:

بغية الإلمام جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتلاءمان مع الجانب لنظري للدراسة.

أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي والمقابلة الميدانية لأعوان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أجل الحصول على المعلومة وتحليلها والوصول إلى النتائج التي تجيب عن الإشكالية الرئيسية.

ثامنا– هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث يتم التطرق في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث سنتطرق من خلال المبحث الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فيه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثاني يعرض فيه التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة ويحتوي كذلك على ثلاثة مباحث الأول سنتطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة والثاني سنتوسع فيه على مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة وتصنيفها، وأخيرا سنعرض من خلال المبحث أما الفصل الثالث فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تطرقنا إلى مبحثين يتناول المبحث الأول لمحة تعريفية حول الوكالة، والمبحث الثاني مخصص لتقييم عام حول الوكالة.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

في ظل الانفتاح الاقتصادي والتطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة، ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وشهدت نموا ملحوظا، حيث ينظر إليها الآن كحل اقتصادي لمواجهة مستويات الفقر المرتفعة، وكوسيلة لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل، والخفض من التضخم وتنمية الصادرات، وبشكل عام المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الأفراد الذين يسعون إلى خلق هذه المؤسسات هم من ذوي الدخل الضعيف ولا يملكون ضمانات تسمح بالاستفادة من الإقراض البنكي.

ولتوضيح ما سبق سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة.**
- **المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها.**

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة

سنتطرق من خلال المبحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ماهيتها في المطلب الأول ثم سنوجز خصائصها وتصنيفاتها من خلال المطلب الثاني، وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعب الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسط، وهذا راجع إلى الاختلاف في الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية السائدة على المستوى العالمي إضافة إلى تعدد المعايير واختلاف تطبيقاتها إلى التطور التكنلوجي. وفقا لما سلف ولإظهار الاختلاف بين وجهات النظر المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف قدمت من مختلف الهيئات والدول لهذا النوع من المؤسسات.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الهيئات والدول:

1. **تعريف الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تواجه مشكلة في تعريف هذا النوع من المؤسسات، حيث عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة على أنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 500 مليون دينار جزائري تستوفي معايير الاستقلالية".[1]

حيث تتمتع الاستقلالية المالية حيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%، وقد صنفت المواد من 05 إلى 07 من نفس القانون، كل مؤسسة على حدا حسب ما يلي:

[1] المادة 04، رقم 01-18 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 77، ص 05.

الجدول رقم (01-01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب المشرع الجزائري

المعيار / الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: المواد 05،06،07 رقم 01-18 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 77.

2. **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة**: حيث أفادت بعدم وجود تعريف وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، فقد استندت في دراسة لها على معيارين وهما العمالة والحجم وقد قسمتها إلى:[1]

الجدول رقم (02-01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب هيئة الأمم المتحدة

العمالة / الصنف	العمالة	رقم الأعمال	الميزانية
مؤسسة مصغرة	تشغل أقل من 10	-	-
مؤسسة صغيرة	تشغل أقل من 50	لا يتجاوز 7 ملايين أورو	لا تتعدى 5 ملايين أورو سنويا
مؤسسة متوسطة	تشغل أقل من 250	لا يتجاوز 40 مليون أورو	لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون أورو سنويا

المصدر: بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمنت الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 107-08 أفريل 2008، ص 03.

3. **تعريف الإتحاد الأوربي**: حيث اعتمد تعريفه كذلك على معيار ثلاثي: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، ودرجة الاستقلالية، فهو يعرفها على أنها "كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم

[1] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمنت الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 107-08 أفريل 2008، ص 03.

أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوربية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوربية، والتي تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير".[1]

4. **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO)**: اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كالتالي:[2]

- المؤسسة المصغرة: من 15 إلى 19 عامل.
- المؤسسة الصغيرة: من 20 إلى 99 عامل.
- المؤسسة المتوسطة: أكثر من 100 عامل.

5. **تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة والمصغرة والمتوسطة**: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك اتي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة.[3]

نلاحظ من التعريفات السالف ذكرها أن أغلب الدول والهيئات تستند إلى عدد العمال ورقم الأعمال ومجموع الميزانية والاستقلالية في الملكية والتسيير، نستخلص إذا أن هذا النوع من المؤسسات هي كل مؤسسة لا يتجاوز افراد عمالها 250 عامل، وتكون مستقلة ماديا ولها أنشطة مختلفة. لكن رغم هذا هناك صعوبات تواجهنا في إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات نوجزها في: التباين في المعايير، التباين في درجة النمو الاقتصادي والتباين في طبيعة النشاط الاقتصادي.

---

[1] حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 08-09 أفريل 2002، ص 52.

[2] عبد الرحمن ياسر، عماد الدين براشن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، ع 03، الجزائر، 2008، ص 214-232. (بتصرف)

[3] آيت عيسى عيسى، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة تيارت، ع 06، ص 273.

ثانيا: المعايير المعتمدة لتعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات وهي كما يلي:

1. **الاتجاه الكمي:** تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات.

2. **لاتجاه النوعي:** وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال **الاستقلالية والمسؤولية**، الملكية والحصة السوقية والتكنلوجيا.نلخص من خلال الجدول أسفله أهم المعايير الكمية والنوعية لعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

الجدول رقم (03-01): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		**المعايير النوعية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	
عدد العمال	حيث يعتبر هذا المعيار أبسط وأكثر تدولا ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدة مزايا أهمها، تسييل المقارنة بين القطاعات والدول ومعيار ثابت وموحد خصوا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها وكذا يمتاز بسهولة جمع المعلومات	**الجمع بين الملكية والإدارة**	تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون فيها المالك هو نفسه المسير اذ يتمتع بالاستقلالية التامة في إدارة شؤون المؤسسة، ولا يخضع إلى أي جهة عند اتخاذ القرار إذ يجمع صاحب المؤسسة بين عدة مناصب عمل في آن واحد كتسيير، التمويل، التسويق.
رأس المال	يعتبر معيار رأس المال من جهة أحد المعايير الأساسية المستخدمة في تكييف حجم المؤسسة باعتباره عنصرا أساسيا في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ومن جهة أخرى ينظر إلى المؤسسات الصغيرة على أساس أن رأس المال لا يتجاوز فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي.	**حصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة من السوق**	إن الحصة السوقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك يرجع إلى صغر حجمها وحجم نشاطها وصغر رأس مالها وصغر الأسواق التي تباع فيها منتجات هذه المؤسسات إضافة إلى المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رقم الاعمال	يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار أو أقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية.		

المصدر: بلعميري عسري، إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 06، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم، 2018، ص 303 – 307. (بتصرف)

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- **الإدارة والتسيير**: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة التسيير نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير غير المعقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها.[1]

- **سهولة التأسيس**: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي[2].

[1] نصار دادي عدوان، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، ط 02، ص 66.

[2] عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص67.

- **صغر حجم رأس المال نسبيا:** نظرا لصغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض حاجياته من البنية الأساسية والاعتماد على تكنلوجيا بسيطة عند بدايته.[1]

- **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.[2]

- **الفعالية والكفاءة:** وتتحقق هذه الخاصية لأسباب عدة تتمثل في التركيز في إدارة الأعمال والموارد ذات القيمة وتحقيق عوائد سريعة وعالية، كما لها القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير، إضافة إلى سرعة التكيف وتعديل أوضاع المؤسسة وفقا للمتغيرات الإيجابية والسلبية من جانب الإدارة.[3]

- **أنماط الملكية:** يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي. يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.[4]

- **التجديد والطابع الشخصي:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء وهذا ما يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة.[5]

- **تلبية طلبات المستهلكين:** إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى[6] .

---

[1] بن ناصر محمد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، –دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة) –، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ص 8.

[2] عبد الستار محمد العلى، نفس المرجع السابق، ص67.

[3] بن ناصر محمد، نفس المرجع السابق، ص 8.

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 26.

[5] بن ناصر محمد، نفس المرجع السابق، ص 8.

[6] عبد الستار محمد العلى، مرجع سبق ذكره، ص67.

- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا.[1]

- **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها. [2]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها:

1.1. المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا[3].

2.1. المؤسسات الحرفية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

3.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن النوعيين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها

---

[1] قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] آسيا طاهرة، نادية سدراتي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار**، مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، ص18.

بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة. كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيد عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات:

1.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية: يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، الأثاث، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية.[2]

2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات الوسيطية: يجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات التالية (المعدات الفلاحية، قطاع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها).[3]

3.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: يتميز هذا النوع هن المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجيا وهي ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر عمى إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة[4].

---

[1] المرجع السابق، ص15.

[2] سويح سفيان، **تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة**–، المرجع السابق، ص11.

[3] سويح سفيان، نفس المرجع السابق، ص15.

[4] موساوي محمد عبد الله، **الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة لمؤسسة البناءات المعدنية بالجنوب**–، مذكرة ماستر، تخصص التسيير الاستراتيجي للمؤسسة، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2016/2015، ص31.

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

يقسم النشاط الاقتصادي حسب طبيعة النشاط إلى ثلاث قطاعات أساسية وعلي أساسه تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى[1]:

1.3. مؤسسات القطاع الأولي: تشمل المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر أساسي، كالمؤسسات الزراعية كالبيوت المحمية والخضر، مؤسسات الصيد كمزارع تربية الأسماك إضافة إلي المؤسسات الاستخراجية.

2.3. مؤسسات القطاع الثانوي: تضم المؤسسات ذات الطابع الصناعي التي تعمل في ميدان إنتاج أو تحويل السلع، وهي كل مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في استلام المواد بحالة معينة وإخضاعه العمليات إستراتيجية لاستخلاص مادة جديدة منها، أو تحويلها لمادة جديدة ذات استعمالات جديدة وتوزعها بشكلها الجديد، كمنتجات سريعة التلف كصناعة وسائل حفظ الخضر، وأخرى تعتمد علي دقة العمل اليدوي كصناعة الأواني الزجاجية.

3.3. مؤسسات القطاع الثالث: تشمل المؤسسات التي تقدم خدمات النقل، الاتصال، التوزيع والصحة كالمؤسسات التجارية، مؤسسات النقل والعيادات الطبية.

4. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نميز مجموعة أخرى من الأنواع كالتالي:

1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

[1] أوبعزيز ليلة، موسي مريم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزيوزو–**، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية، جامعة مولود معمري- بتيزيوزو، 2015/2014، ص13، 14.

2.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤوليات محددة، أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم.

3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة.[1]

[1] آسيا طاهرة، نادية سدراتي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار**، المرجع السابق، ص21، 22.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهداف عديدة نذكر منها ما يلي:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

---

[1] مأخوذ من الموقع: www.dim-msila.dz/?p=73#:~:text=2-%20خصائص%20المؤسسات%20الصغيرة%20و، العولمة%20و%20التفتح%20الاقتصادي%20العالمي.، تاريخ التصفح: 2022/00/00، الوقت: 00:00

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في اقتصاد أي دولة، وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي: ويمكن تلخيص أهميتها من خلال الجوانب التالية:[1]

1. **الأهمية الاقتصادية**: وتبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- توفير مناصب عمل والمساهمة في تخفيض نسب البطالة.
- تكوين الإطارات المحلية واليد العاملة المؤهلة.
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي.
- توفير احتياجات المشروع الجديدة.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.
- المحافظة على الاستمرارية المنافسة وتحقيق النجاح.
- تحقيق النمو الاقتصادي.

[1] هوار زهرة، كروم وئام، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر–دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)** –، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، 2020-2021، ص 23-24.

2. **الأهمية الاجتماعية**: ويمكن إبراز الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التنويع العادل للمداخيل.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد.
- تقوية العلاقات الاجتماعية.
- رفع إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية

تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة عن طريق مساهمتها في التجارة الخارجية، تحقيق التنمية المحلية والجهوية نظرا لتوزيعها على كافة التراب الوطني، كما تساهم في توفير مناصب العمل الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الدخل وتحسين معيشة الأفراد بالإضافة إلى تقرير وتحرير العمل والفكر الحر إلى جانب الدور الاستثماري.[1]

[1] هوار زهرة، كروم وئام، نفس المرجع السابق ص 24.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

من خلال المبحث الثاني سنحاول التعرف على مختلف مصادر التمويل في المطلب الأول ثم سنعرض آليات وهياكل دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الثاني وأخيرا سنتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة مصادر للتمويل حيث تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية نبينها من خلال ما يأتي:

1. مصادر تمويل داخلية: يعبر التمويل الداخلي عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام، حيث يمكن تعريفه على أنه عبارة عن الأموال المتولدة والناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطها خلال دورة الاستغلال أي القدرة الذاتية للمؤسسة بتمويل نفسها دون اللجوء إلى الغير[1].

ويعرف أيضا على أنه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة، ومن أبرز مكوناته ومصادره:

1.1. الادخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل[2].

1.2. الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة وتحقيقها لأرباح، ذلك أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول، ويتم حجز

---

[1] موقاري حورية، حلاق فاطمة، **مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن** ENAP–، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، جامعة أوكلي محمد أولحاج – البويرة، 2013/2012، ص28.

[2] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص196.

الاحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كالاحتياطي القانوني، النظامي، احتياطي شراء سندات حكومية[1].

3.1. الأرباح المحتجزة: وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات، وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدّ د الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى[2].

4.1. أقساط الاهتلاكات والمؤونات: ويمكن تعريف أقساط الإهلاك بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع، فالإهلاك عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الحياة الإنتاجية أو على أساس الطاقة الإنتاجية، وتخصيص الإهلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنه يعتبر موردا ماليا، أما بالنسبة للمؤونات فهي تكون من أجل معرفة تدني الأصول غير الإهتلاكية، ونستعمل كذلك باحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو نقص في عناصر التكاليف[3].

2. مصادر تمويل خارجية: من الممكن للمؤسسة ان لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية، حيث يعتبر التمويل الخارجي أحد المصادر الرئيسية للتمويل بغض النظر عن الشكل القانوني للمشروع، فصاحب المشروع ليس صاحب قرار الإقراض، فقرار الإقراض يعود لإدارة البنك في ضوء تقييمها للمركز المالي للمشروع وأصحابه والضمانات التي يقدمونها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي[4]:

---

[1] عاطف وليم اندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص378.

[2] حيدوشي أحمد، زمار عامر، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام)** –، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أوكلي محمد أولحاج – البويرة، 2018/2017، ص58.

[3] بديعة مدفوني، **الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل –دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماستر، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2013/2012، ص44.

[4] المرجع نفسه، ص46.

1.2. مصادر التمويل قصيرة الأجل: ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجأ معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن أبرز مصادره:

- **الائتمان التجاري:** يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة[1].
- **الائتمان المصرفي:** ويقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، ويتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم، كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة، ولا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط[2].

2.2. مصادر التمويل متوسطة الأجل: وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة و10 سنوات حيث تلجأ المؤسسات إلى تمويل متوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) وبغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأس مال العامل المتداول، وبالإضافة إلى مجهوداتها الثابتة، وتشمل مصادر التمويل هذه المدة وقروض الآلات والتجهيزات وتمويل الاستئجار، وهذه الأخيرة تعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل، وهناك قروض المدة، قروض التجهيزات هما طرق التمويل متوسط الأجل[3]، وينقسم إلى قسمين:

- **التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل:** عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك وبالإضافة إلى

---

[1] دراف محمد، **آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة تحليلية–**، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2018/2017، ص23.

[2] منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر–**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط6، 2007، ص529.

[3] سنوسي أسامه، عرعار مراد، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الميكانيزمات للتمويل الجديدة –دراسة حالة مؤسسة أغذية الانعام بعين بسام–**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند ولحاج – البويرة، 2015/2014، ص51.

ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان[1].

- **التمويل بالاستئجار**: هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون بنكا، أو مؤسسة مالية، أو شركة تأمين، أو شركة تأجير مستقلة ومعتمدة لهذا لغرض وبمقتضاه تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى الطرف الآخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة الأصل لاستثمار ويبقى الأصل بحوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل[2]، وهنالك نوعان من الاستئجار نوجزهما من خلال ما يلي:

- **الإيجار التمويلي**: هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة)[3].

- **الإيجار التشغيلي**: من أهم خصائص هذا النوع أنّ المؤجر عادة ما يكون مسؤولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه كما يتحمل مخاطر الإهلاك والتقادم، والمؤجر هو من يتحمل المخاطر الناجمة عن الانتفاع أو استخدام الأصل[4].

3.2. مصادر التمويل طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي:

- **الأسهم**: تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات، وهي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل خاصة رأس المال الدّائم، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تاما على إصدار أسهمها للحصول على رأس المال اللازم، وذلك إما عند إنشائها أو عند توسعها أو فتح رأسمالها، ويحدد عند عقد المؤسسة وما تنص

[1] حيدوشي أحمد، زمار عامر، المرجع السابق، ص60.

[2] دراف محمد، **آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة تحليلية–**، المرجع السابق، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص61.

[4] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية –مدخل اتخاذ القرارات–**، المرجع السابق، ص482.

عليه قوانين الدولة من أهم الحقوق كالاشتراك في الأرباح وحضور الجمعيات العامة للمساهمين وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة المقدرة[1].

- **الإقراض طويل الأجل**: ويمثل جزءا من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المؤسسة، وينقسم إلى قسمين أساسيين:[2]

- **القروض طويلة الأجل**: وهي تمثل نوعا من القروض التي تَلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة والمقترض، تتراوح فترة الاقتراض عادة ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة.

- **السندات**: هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والمؤسسات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وهو وثيقة بقيمة محددة يتعهد مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد لحاملها، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت، ولحامله الحق في استرجاعه في وقته المحدد[3].

المطلب الثاني: آليات وهياكل دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتهجت الجزائر العديد من الآليات لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات بهدف تنمية هذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

1. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade**: تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم المرافقة على إنشاء هذه المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35)، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، كما يعتني الجهاز

[1] عبد الغفار حنفي، نفس المرجع السابق، ص496.
[2] حيدوشي أحمد، زمار عامر، المرجع السابق، ص62.
[3] المرجع نفسه، ص 62.

بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري، وتتمثل إجراءات الدعم في تقديم مساعدات مالية والتخفيض في الفوائد البنكية، والمساعدة في الحصول على التمويل.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة Angem: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16، المؤرخ في 22 جانفي 2004، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع ا تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل.

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Cnac): يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل، والبالغ من العمر (30-50) سنة والذين فقدو وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، كما يرافق الجهاز أصحاب المشاريع أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال، ويقدم مساعدات مالية منها التخفيض في الفوائد البنكية، والمساعدة على الحصول على التمويل البنكي والتي تقدر نسبته بـ70 % من تكلفة المشروع الإجمالية.[1]

4. مشاتل المؤسسات (Pepinieres des Entreprise): لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

[1] حيدوشي أحمد، زمار عامر، مرجع سبق ذكره، ص 23 – 25.

5. مراكز التسهيل (Centres de Facilitation): لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة وحاملي المشاريع.

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع، وتوجيههم، ودعمهم، ومرافقتهما.[1]

6. حاضنات الأعمال (Incubateurs): هي منظومة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها وهي مختصة في تقديم الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة للمؤسسات والأفراد الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسستهم الصغيرة.10 وتتمثل في مرافقة المؤسسات حديثة النشأة، وذلك لمدة معينة، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والاستشارات القانونية والمحاسبية وحتى المالية، وذلك خلال مرحلة بداية المشروع.[2]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.[3]

---

[1] قارة ابتسام، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2019، ص 38.

[2] قارة ابتسام، نفس المرجع السابق، ص 39.

[3] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003) ص 57

أما في الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، وبهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 75 %خارج قطاع المحروقات 67.3 %في قطاع النقل، 64.2% في قطاع الأشغال العمومية والبناء.[1]

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية:

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائر هو سيطرة المحروقات (تقدر في المعدل أكثر من 97%)، وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينات، حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوياته، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر الاقتصاد الجزائري كثيرا جراء هذا الانخفاض، وتتأثر الجزائر كثيرا بالتقلبات التي تحصل في أسعار المحروقات، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها.

ولهذا انصب اهتمام السلطات العمومية في إيجاد بدائل للمحروقات وذلك في البحث على تشجيع نشاطات ووضع برامج خاصة وموجهة للحث على التصدير خارج المحروقات.[2]

وتفتح حتمية توازن ميزان المدفوعات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات فرصا جديدة للإنتاج المحلي، فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز من ميزان المدفوعات، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالإنتاجات المحلية وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[3]

3. المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصية الخاصة منها بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:[4]

---

[1] بوصافي كمال، **البطالة الهيكلية والبطالة الظرفية في الجزائر خلال المرحلة 1990 – 2002**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2006) ص126

[2] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2010/2009، ص 112.

[3] حيدوني أحمد، زمار عامر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] المرجع نفسه، ص 23 – 25.

الجدول رقم (04-01): المساهمة في الناتج الداخلي الخام

البيان	2015				2016		2017
	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 3	الثلاثي 4	الثلاثي 1	الثلاثي 2	الثلاثي 2
الناتج المحلي الخام %	3.1	3.7	3.5	4.8	4.0	3.4	1.5
ن م خ خارج المحروقات	4.9	5.3	5.3	5.8	4.3	4.7	2.1
ن م خ خارج الفلاحة %	2.9	3.5	3.5	4.5	3.9	3.2	1.5

المصدر: حيدوشي أحمد، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام) –، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، 2018/2017، الجزائر، ص 32.

المساهمة في القيمة المضافة:

تتمثل القيمة المضافة في مؤسسة ما بالفرق بين إنتاج هذه المؤسسة واستهلاكها الوسيط من الأموال والخدمات وهي تعبر في الواقع عن مقدار مساهمة المؤسسة في تكوين الثروة الوطنية وتعرف على أنهما تلاق القيم الجديدة التي أضافتها القوة البشرية إلى تكلفة عناصر الإنتاج، نتيجة استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.[1]

ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-01): تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (2016-2019)

طبيعة القطاع	2016		2017		2018		2019	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع العام	1414.65	14.23	1291.14	12.775	1362.21	12.51	1449.22	12.66
القطاع الخاص	8529.27	85.77	8815.62	87.225	9524.41	87.49	10001.3	87.34
المجموع	9943.92	100	10106.76	100	10886.62	100	11450.6	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصاءات وزارة الصناعة والمناجم

[1] حيدوشي أحمد، زمار عامر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الشكل (01-01): تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (2016-2019)

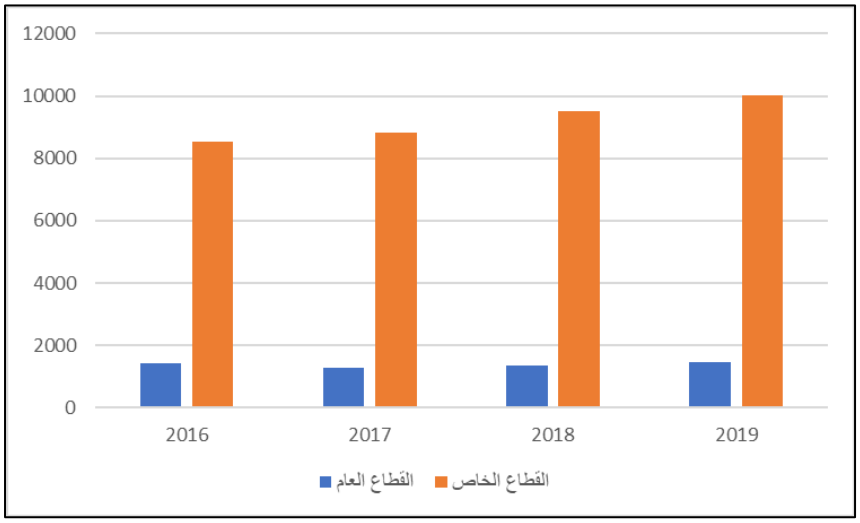

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من المعطيات أعلاه أن القطاع الخاص يحتل الصدارة بالنسبة للقطاع العام، حيث ساهم بحوالي 87.34% سنة 2019 في خلق القيمة المضافة، ومنه نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:[1]

- مشكلات داخلية: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.
- مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

من خلال الجدول أسفله سنحاول تفصيل مختلف المشكلات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (06-01): أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسباب داخلية	أسباب خارجية
- ضعف الكفاءة الإدارية	- ارتفاع معدلات الفائدة
- عدم صلاحية ونجاعة الإدارة	- التضخم والبطالة
- عدم تكافؤ الخبرات	- الضرائب
- عدم توفر الخبرة في مجال العمل	- المنافسة الشديدة
- الإهمال	- القوانين والتشريعات الحكومية
- النصب والسرقة	

المصدر: بن حراث حياة، حميداتو تنصر، مداخلة بعنوان العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي 06 -07 ديسمبر 2017، ص 7.

[1] آيت عيسى عيسى، نفس المرجع السابق، ص 273.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعكس العوامل التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم من خلال هذا المطلب عرض بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح هذا النوع من المؤسسات وهي كالآتي:[1]

1. **تحديد الهدف:** إن معرفة مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهدافهم منذ البداية يسهل عليهم أكثر اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما يفرض على الملاك نقل هذه الأهداف إلى العاملين وتمكينهم من استيعابها بما فيه الكفاية محققة بذلك نمو وازدهار المؤسسة بما يفي تحقيق الأهداف المرجوة والمحافظة على استمرار المؤسسة ونجاحها.
2. **وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية:** إن العامل الأساسي في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات وخدمات المؤسسة، وهناك طريقتان لتحديد الفرصة الاستثمارية الحقيقية: الأولى وهي الأقل عملية وهي البدء باعتقاد أن السوق عادة ما يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعرا من المنتجات المنافسة وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي. غير أن هذا الاتجاه يكون صعبا خاصة إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجاراتهم في الجودة بالذات، أما بالنسبة للسعر المنخفض طبقة معينة من العملاء. أما المدخل الآخر لتحديد الفرصة الحقيقية وهو المدخل العلمي

والذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات وهو ما يعرف بالمدخل التسويقي. ويتطلب هذا المدخل من صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أن يكون فكرة حول احتياجات العملاء ويعمل على تحليل البيانات التي حصل عليها من العملاء وذلك من خلال بحوث التسويق. وبالتالي فإن الطريقتان مهمتان ومفيدتان في تدعيم والتوصل إلى تحديد الفرصة الاستثمارية المناسبة على الرغم أن تحديد الفرصة الاستثمارية من خلال تحليل السوق يعتبر هو الأفضل.

3. **المعرفة الجيدة بالسوق:** إن العلاقة الجيدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع العملاء هي السر وراء نجاح هذا النوع من المؤسسات حيث إن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقييم خدمات شخصية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.
4. **قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص:** تقدم المؤسسة تحلب شيء جديد وأصيل للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن

[1] هوار زهرة، كروم وئام، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن تبدأ المؤسسة دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية تستطيع أن تحسدها في أفعالها وأنشطتها المختلفة.

5. **التقدير السليم لرأس المال والائتمان:** يتمثل عامل رأس المال المناسب في المبلغ الذي يستطيع مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة استثماره فيها وكلما كان رأس المال متوافر كلما كان هذا أفضل.

6. **الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إرادته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قابليات وقدرات. إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسة، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد المالية والمباني، بل أصبحت الموارد البشرية أيضا تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية للمؤسسة، ويعبر عنها اليوم برأس المال الفكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق النجاح المستمر للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من طرف الحكومة وذلك لاعتبارها من القطاعات التي تساهم في التنمية وإخراج الدولة من الاعتماد على المحروقات وأزمة انهيار أسعارها، إلا أنها لم تحقق الهدف التنموي المرجو منها وذلك راجع لصعوبات وتحديات كثيرة تواجه هذا القطاع.

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:[2]

- صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).

[1] هوار زهرة، كروم وئام، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

[2] آيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 276

- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
- عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

خلاصة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنهما تتصف بالمرونة التي تمكنها من التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية، نجد أنها لا تعرف استقرار، وخاصة في البلدان التي لم تعتمد هذا النوع من المؤسسات إلا منذ مدة قصيرة، وخاصة فيما يتعلق بعملية إنشائها ومساعدتها على النمو والتوسع وضمان استمراريتها.

فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل، ولكن إصرار الحكومة الجزائرية على التخلص من اقتصاد الريع، والخروج من أزمة انهيار أسعار النفط، جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية والمالية للنهوض بهذا القطاع، والتي جاءت فعلا لترقيتها والاستفادة من الفرص المتاحة أمامها، والتغلب على المشاكل التي واجهتها خلال الفترة السابقة من نقص المعلومات الإحصائية، وصعوبة الحصول على العقار والائتمان، وغيرها من الصعوبات، التي ساعدت في التقليل من نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية خاصة من حيث زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ينظر العالم بأسره تجاه المؤسسات الناشئة بهدف ضمان التنمية المستدامة. اليوم، أحد المحركات الرئيسية للتقدم يكمن في تلاحم ميادين تكنولوجية وعلمية عديدة من أجل إيجاد التطبيقات الجديدة على الأرضيات الرقمية ويتسنى بذلك استحداث منتجات من الجيل الجديد وخدمات حديثة. وللمؤسسات الناشئة دور حاسم في التنمية الاقتصادية، بحيث تأتي هذه الأخيرة بالقيمة المضافة للبلاد وتعمل على تغيير حياة المستهلكين، حيثما كانوا فتمنحهم حلولا دائمة.

وارتأينا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الاول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة**
- **المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة**
- **المبحث الثالث: واقع المؤسسات الناشئة**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات الناشئة من خلال المطلب الأول تبعا بدورها وأهميتها في المطلب الثاني مرورا إلى المطلب الثالث أين سنعرض مختلف خصائصها

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني إذ تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة:

يعرفها القاموس الفرنسي Larousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة jeune entreprise ، لا سيما في قطاع التكنلوجيا الحديثة، تمثل المؤسسات الناشئة start-ups بشكل خاص الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة، الذي يسير تطوره جنبا إلى جنب مع تطور الإنترنت .وبما أن استدامة ونمو هذه المؤسسات لا تزال غير مؤكدة، فإنها تستفيد من مصادر محددة للتمويل .هذه هي شركات رأس المال الاستثماري التي تجمع الأموال اللازمة لتطوير الأعمال؛ يرتبطون بإدارتها ويتقاضون أجورهم عندما يصلوا إلى مرحلة النضج يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون موارد كبيرة أن يدعموا هذه المؤسسات الصغيرة يمكن إدراج المؤسسات الناشئة start-ups التي اكتسبت مصداقية معينة في الأسواق المالية، ولا سيما في ناسداك أو في الحالة الفرنسية، في سوق الأسهم الجديدة.[1]

تعرف المؤسسة الناشئة start-ups اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين" Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر capital-risque

[1] https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up/74493

كما عرفها Ferre بأنها تعتبر كمرحلة بادئة لتكوين المشروع، ومن المفروض أنها مؤسسة تمتهن النمو. بحيث يبين التعريف أن المؤسسات الناشئة ما هي إلا مرحلة مؤقتة وتمثل المرحلة المبدئية للمشروع.

في حين عرفها البروفسور ورجل الأعمال ستيف بلانك أن المؤسسة الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى، بل هي تلك المؤسسات التي تنتقل من فشل إلى فشل بسرعة حتى تحقق النجاح في الأخير حيث تتعلم باستمرار من الزبائن وهو ما يعلمها التكيف.[1]

بينما عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة"، (growth = start-up). وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup company) في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر (venture funding). أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج. الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء أخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

وحسب Paul Graham فإن النمو الجيد يكون بين 5 و7 بالمائة أسبوعيا، وأحيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة.[2]

ثانيا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة:

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية العلامات الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على أنه: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15/09/2020، 2020، صفحة 11):

- "يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.

[1] حسين يوسف، صديقي اسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021، المركز الجامعي مغنية، ص 70.

[2] www.paulgraham.com/growth.html ، تاريخ الاطلاع 2022/05/29، الوقت 12 :39

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات، أو خدمات، أو نموذج أعمال، أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد من طرف أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، 6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل".

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يعرف المؤسسة الناشئة مباشرة وإنما قام بذلك من خلال ذكر أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة "المؤسسة الناشئة". وهذا الذي يبحث عنه كل مشرع بصفة عامة، تعريفا واقعيا عمليا يراعي واقعا اقتصاديا واجتماعيا معينا.[1]

ثالثا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة

الجدول رقم (01-02): الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرق	الشركات الناشئة	الشركات الصغيرة والمتوسطة
الأفكار	- أفكار ريادية يكون صاحب المشروع أول من يحاول تجسيدها	- في غالب الأحيان يبحث صاحب المؤسسة عن فكرة ناجحة ويحاول تقليدها
الهدف	- على لمدى القصير: النمو المباشر والسريع لتصبح شركة رائدة. - على المدى البعيد: تسعى لتحقيق الربحية.	- على المدى القصير: تحقيق الربحية - على المدى البعيد: النمو لتصبح شركة متوسطة ثم كبيرة.
دورة الحياة	- تمر بسلسلة من التراجع والتقدم غير القابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو. - بعض الإحصائيات تقول أن 90 بالمئة من الشركات الناشئة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى	- تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج، وبعدها تبدأ في التراجع حيث إن 30 بالمئة من المشاريع الصغيرة تمت خلال السنوات الثلاث الأولى

[1] مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، جامعة غرداية، الجزائر، 2021/01/31، ص 346.

معدل النمو	- تنمو بشكل سريع	- تنمو بشكل متوسط
درجة المخاطرة وعدم التأكد	- مرتفعة	- منخفضة
الحصول على التمويل ومصادره	- صعب جدا نظرا لحداقة الأفكار، وإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية الخطر، وتحصل على التمويل من: - رأس المال المخاطر - ملائكة الاستثمار - التمويل التشاركي	- متوسط الصعوبة، وتحصل عليه من: - القروض البنكية - المنح الحكومية
التكنلوجيا	- تكنلوجيا متطورة، وتعتبر بسبب سرعتها الفائقة في النمو والتوسع	- لا تستعمل التكنلوجيا بكثافة
السوق	- كبير جدا	- سوق محلي وضيق

المصدر: أميرة سلوبي، جهيدة سلامنة، دور رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة – دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الأمريكية خلال الفترة 2014-2020 شركة -Sequia Capital- أنموذجا، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل- ، الجزائر، 2021/2020، ص 31.

المطلب الثاني: دور وأهمية المؤسسات الناشئة

إن عملية إنشاء مؤسسة ناشئة ظاهرة شاملة وبشكل كبير ومن المهم التعامل معها نظرا لتأثيرها الواضح في نمو المجتمع والتنمية، ما يجعلها موضوعا إلزامي ومثير للاهتمام لكل من المناطق المتقدمة وغير المتقدمة، فلطالما لعبت الشركات الناشئة دورا رئيسيا في الاقتصاديات الوطنية والثروة في جميع أنحاء العالم، من خلال تطوير ابتكار المنتجات والخدمات وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية الوطنية والتخفيف من حدة الفقر. فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبحت الشركات الناشئة بشكل متزايد، خاصة وأنها أصبحت القوة الدافعة للوظائف الجديدة ومحركات النمو في البلدان المتقدمة، وتسعى الدول جاهدة التنشيط الشركات الناشئة من خلال سياسات الدعم.

كما تبرز أيضا أهم المكاسب الاستراتيجية المتولدة من اعتماد المؤسسات الناشئة في فتح المجال للتطور التكنولوجي وتؤثر على خلق الاقتصاد الحديث وتوفر التقنيات المبتكرة للمجتمع وتوسيع نطاق

المنتجات والخدمات الرائدة، وتحسين وضع الدولة في مختلف التصنيفات، فهي وسيلة لتطوير الأنشطة القائمة على التقنيات الحديثة والأفكار الشجاعة.[1]

وتتمثل أهمية الشركات الناشئة في: [2]

- لعبت المؤسسات الناشئة دورا رئيسيا في بناء الاقتصادات وخلق الثروة في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتخفيف حدة الفقر، كما تعمل على تقديم حلولا أرخص وأكثر ملائمة لاحتياجات السكان، واستبدال الأسواق التقليدية بأسواق مبتكرة تؤدي إلى تحقيق مكانة تنافسية وأرباح عالية في عصر السرعة والاضطراب؛
- إضافة إلى ذلك، تساعد بعض الخصائص الفردية، بما في ذلك الاستجابة السريعة، والاستراتيجية
- الموجهة نحو النمو، وخفة الحركة، المؤسسات الناشئة للتغلب على الأزمة المالية بشكل أفضل من المؤسسات الكبرى ذات الاستجابة الأبطأ، هذا ما جعلها تجذب اهتمام كل من العالم الأكاديمي وقطاع الأعمال، وخاصة الحكومات وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم؛
- بالإضافة إلى، كما تبرز أيضا أهم المكاسب الاستراتيجية المتولدة من اعتماد المؤسسات الناشئة في فتح المجال للتطور التكنولوجي وتؤثر على خلق الاقتصاد الحديث وتوفر التقنيات المبتكرة للمجتمع وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات الرائدة، وتحسين وضع الدولة في مختلف التصنيفات.
- وعلى الصعيد الفردي يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي، والرضا الشخصي، وتحقيق الذات بالنسبة للشخص الريادي وعائلته.

[1] هوار زهرة كروم، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

[2] أميرة سلوبي، جهيدة سلامنة، **دور رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة – دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الأمريكية خلال الفترة 2014-2020 شركة –Sequia Capital– أنموذجا**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، الجزائر، 2021/2020، ص 25-26.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الناشئة

هي شركات شابة هدفها البقاء على قيد الحياة بالإضافة إلى:

- النمو السريع: النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير
- تحتاج إلى رأس مال صغير للتأسيس ومردود عالي
- تمتاز بنمو السريع والمفاجئ وبمزايا مفاجئة

حيث تتحلى المؤسسات الناشئة بعدة صفات ومميزات نذكر أهمها:[1]

1. **شركات حديثة العهد:** نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم. تتميز المؤسسات الناشئة start-ups بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

2. **شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة start-ups هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل. بكلمات أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة start-ups لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

3. **شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز start-ups بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative وإشباع الحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية. يعتمد

[1] قادري سيد أحمد، مولاي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة حالة مشتلة أدرار**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021/2020، الجزائر، ص 12-13.

مؤسسو المؤسسات الناشئة، start-ups startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

4. **شركات تتطلب تكاليف منخفضة**: يشمل معنى الشركة الناشئة Startup على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض شيء.

المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة وتصنيفها

سنتعمق من خلال هذا الفصل في بيئة عمل المؤسسات الناشئة ومراحل إنشائها من خلال المطلب الاول، ثم سنذكر مختلف معايير تصنيف المؤسسات الناشئة، وأخيرا في المطلب الثالث سيتم التطرق إلى دورة حياتها.

المطلب الأول: بيئة عمل المؤسسات الناشئة ومراحل إنشائها

يعرف النظام البيئي لريادة الأعمال بأنه البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على ريادة الأعمال المحلية والإقليمية كما أن هذا النظام يشير إلى العناصر، الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات، التي تدعم وتساند رواد الأعمال وتدعم احتمالات نجاحهم قبل وبعد إطلاق المشروع.

أولا: بيئة عمل المؤسسات الناشئة

قد عرف كيو كيو في سنة 2011 النظام البيئي لريادة الأعمال بأنه المنشئات الريادية والموارد والناس والمناخ الضروري للمساعدة على إنماء ريادة الأعمال.

وقد يضم النظام البيئي لريادة الأعمال عدد كبير من العناصر تدعى بأصحاب مصلحة في ريادة الأعمال، وقد يشمل هذا المصطلح كل من الحكومة والمدارس والجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات العائلية والمستثمرين والبنوك ورجال الأعمال والقادة الاجتماعيين ومراكز البحوث وممثلي العمال والطالب والمحامين والمؤسسات متعددة الجنسيات والمؤسسات الخاصة ووكالات المعونة الدولية.

برزت عدة أنظمة بيئية على مستوى العالم كذلك، ففي السنوات الأخيرة، تم تكرار تجربة وادي السيليكون فيكل من سنغافورة ولندن وبرلين وعدة مدن في الخليج العربي.[1]

[1] داود عدنان، ذوادي حسان، **دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تمويل المؤسسات الناشئة – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتنمية المقاولاتية ANADE**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2021/2020، ص 24.

الشكل رقم (01-02): النظام البيئي للمؤسسات الناشئة

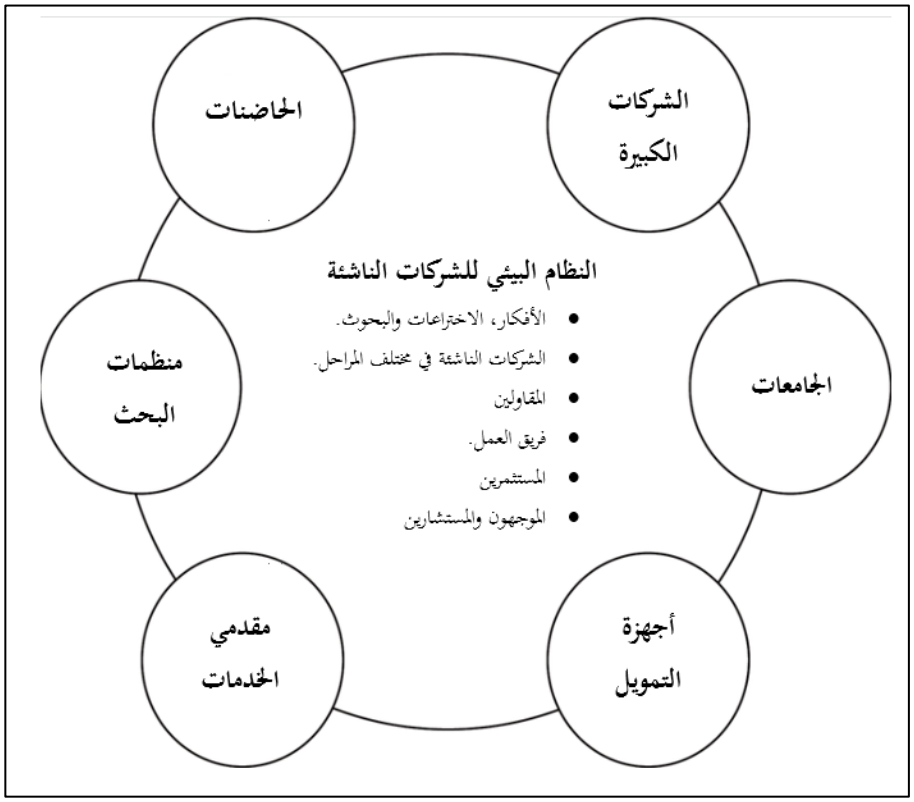

المصدر: www.researchgate.net/figure/Elements-of-startup-ecosystem_fig1_340548162

ثانيا: مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة

يمر إنشاء الشركة الناشئة بعدة مراحل من مرحلة الإعداد إلى مرحلة تحقيق المشروع. الخطوة الأولى هي العثور على فكرة البدء والأخير لإنشاء الشركة.[1]

الخطوة الأولى: ابحث عن فكرة البدء

الخطوة الأولى في إنشاء شركة ناشئة هي العثور على فكرة. خلال هذه المرحلة، يجب عليك تأكد من أنه ملائم وفريد، وجديد. للقيام بذلك، قد يكون من الملائم القيام بذلك "معيار"، بمعنى آخر دراسة مقارنة ودراسة سوق. وهو أيضا ضروري للتحقق مما إذا كانت فكرة البدء تتوافق مع:

[1] TAHAR ZIOUAL, **Créer et développer une startup**, UNIVERSITE IBN KHALDOUN – TIARET, p2 – 4.

- مشروعه
- اختصاصاته
- مؤهلاته.

عند اختيار فكرة البدء، عليك أيضا التفكير في الهدف المقابل. ومن المهم عدم تقييد مجال العمل كثيرا لضمان تطوير أعماله. يجب على الشركة الناشئة التأكد من أن الفكرة يمكن أن تكون مربحة في النهاية. يمكن أن يكون اختبار السوق بعد ذلك ضرورية لتعديل خدماتها أو منتجاتها.

الخطوة الثانية: قم بإعداد مشروعك وإضفاء الطابع الرسمي عليه

بمجرد تحديد مفهوم بدء التشغيل الخاص بك وتقييمه، فإن الخطوة التالية هي إعداد مشروعك. وإضفاء الطابع الرسمي عليها. تقيم هذه المرحلة جدوى المشروع وإمكانيات نموه. يتطلب إنشاء عدة عناصر، وعلى وجه الخصوص:

- خطة العمل مع عرض المشروع وجوانبه المالية؛
- الملخص التنفيذي، وثيقة تلخص الخطوط العريضة لخطة العمل؛
- "نموذج العمل"، أو النموذج الاقتصادي؛
- الملعب، وهو خطاب يعرض المشروع ويروج له بسرعة.

كل هذه العناصر ستسمح للمستثمرين بتقييم المشروع لإنشاء شركة ناشئة، جدواها وربحيتها.[1]

الخطوة الثالثة: البحث عن التمويل

بمجرد إضفاء الطابع الرسمي على المشروع، يمكن لرجل الأعمال المضي قدما في البحث عن التمويل. يجب أن تشكل العناصر المنشأة المختلفة الملف لإقناع المستثمرين والبنوك. يمكن تصور حلول مختلفة.

[1] TAHAR ZIOUAL, **Créer et développer une startup**, op.cit., p3

الخطوة الرابعة: اختر نموذجا اجتماعيا لإنشاء شركتك الناشئة

- EURL، SARL، تتوفر لك خيارات مختلفة للشكل القانوني لبدء التشغيل. أيهو الأنسب لاحتياجاتك؟
- لاختيار الشكل الاجتماعي الخاص بك، عليك التفكير في نشاطك وآفاقك المستقبلية مجتمعك. هل تريد الشروع في المغامرة بمفردك أم مع شركاء؟ هل خططت النمو السريع، احتمال دخول شركاء جدد بعد ذلك؟
- مرحلة طرح الأسئلة هذه ضرورية لاختيار الشكل الاجتماعي الأنسب لك مشروع. لا تتردد في الرجوع إلى دليل اختيار نموذج الشركة الذي يمنحك نظرة عامة على كل من الأشكال الاجتماعية الممكنة لفتح شركة ناشئة.

الخطوة الخامسة: بدء التشغيل الخاص بك

بمجرد أن تنتهي مرحلة التفكير، فقد حان الوقت أخيرا لبدء مشروعك الناشئ، هذه الخطوة الأخيرة هي إنشاء الشركة الناشئة نفسها. فهو يجمع الإجراءات المتعلقة بإنشاء شركة. يتضمن عدة مراحل من اختيار الوضع القانوني إلى تسجيل الشركة الناشئة. الإجراءات التي يتعين استكمالها تعتمد على الشكل القانوني المختار. بشكل عام، تشمل:

- صياغة النظام الأساسي لبدء التشغيل؛
- إيداع وتسجيل النظام الأساسي؛
- التصريح عن نشاط الشركة.
- المنشور المتعلق بتأسيس الشركة في صحيفة الإعلانات القانونية؛
- تسجيل الشركة الناشئة.[1]

[1] TAHAR ZIOUAL, **Créer et développer une startup**, op.cit., p4

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الناشئة

من بين الدراسات البحثية الرائدة المنشورة حول تعريفات المؤسسات الناشئة، دراسة. Michael Jun Ko0 & I Luger في 2005، وفي هذه الدراسة حدد الباحثان ثلاثة معايير رئيسية لوصف المؤسسات الناشئة تساعد في تمييز هذه الأخيرة عن المؤسسات التقليدية الجديدة الأخرى وتحسن من عملية تقييم التأثيرين الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز بشكل رئيسي على المؤسسات ذات الصلة، وهذه المعايير هي :[1]

1. المؤسسة الناشئة، مؤسسة جديدة (New):

تستخدم معظم الدراسات حول المؤسسات الناشئة كلمة "جديدة" كمميز رئيسي لها. وهذه الكلمة تعني، حسب. Keeble, D في 1976، إنشاء مؤسسة جديدة تماما لم تكن موجودة سابقة كمؤسسة. وهذا المعيار يستثني المؤسسات التي أنشئت بإجراء تغييرات في الاسم، أو الملكية أو الموقع أو الوضع القانوني. ويمكن الوصول إلى تاريخ إنشاء المؤسسات الجديدة بسهولة وذلك بالرجوع إلى سجلات السجل التجاري مثلا.

2. المؤسسة الناشئة، مؤسسة نشطة (Active):

ويرى الباحثان أنه من المهم إضافة كلمة "نشطة" كمعيار ثاني. وبالتالي، لكي تعتبر المؤسسة مؤسسة ناشئة، ينبغي ألا تكون جديدة فحسب، بل ينبغي أن تنخرط أيضا في تجارة السلع و/أو الخدمات، وقد دعم هذا الاتجاه التعريف الذي قدمته Bradstreet Corporation & Dun حول المؤسسات الناشئة حيث وصفتها بأنها "مؤسسات نشطة تم افتتاحها حديثا". ومن المهم استثناء المؤسسات غير النشطة أو "الورقية" ('firms "paper)، التي لا توظف عمالا ولا تستمر في رأس المال، من مجموع المؤسسات الناشئة في منطقة ما، على الأقل لأغراض أبحاث التنمية الاقتصادية. إن إضافة معيار "نشطة" كعامل تميز ثان سيغير من طريقة تحديد تاريخ إنشاء المؤسسات الناشئة الجديدة، إذ لا تبقى السجلات مصدر بيانات مناسب، بل يحدد تاريخ الإنشاء بتاريخ صرف أول راتب بدوام كامل الأول

[1] مفروم برودي، مرجع سبق ذكره، ص 348

عامل من عمال هذه المؤسسة، كما ذهب إلى ذلك كل من. Johnson, P.S و Catheart, D.G. في 1979. يعاب على هذا الأسلوب في تحديد تاريخ الإنشاء أنه سيؤدي إلى عدم الأخذ بالاعتبار الأعمال التجارية المنزلية التي لا توظف عمالا بأجر، ومع ذلك فإن التحيز الناتج عن هذا الأسلوب لا يتعدى 7.7% وفق دراسة. Mason, C في 1982 وهو أقل بكثير من المبالغة في التقدير باستخدام سجلات التسجيل، علاوة على ذلك، تشير دراسة. Birley, S في 1984، إلى أن معظم الأعمال التجارية المنزلية لا تتطور أبدا إلى أعمال تجارية كبيرة، مما يقلل من عواقب إغفالها.[1]

3. المؤسسة الناشئة، مؤسسة مستقلة (Independent):

يمكن إنشاء مؤسسات جديدة من قبل مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين الفرديين، ولكن هناك ايضا المؤسسات الجديدة التي أنشأتها شركات قائمة كفروع لها. وهنا وجب التمييز بين المؤسسات الجديدة التي تم تأسيسها كفروع والمؤسسات الجديدة التي أنشأها المؤسسون الأصليون والتي يرجح أن تقدم أفكارا جديدة إلى المنطقة. إن اعتبار المؤسسات التابعة لشركة "أم" كمؤسسة ناشئة سيؤدي إلى تشويه الصورة من حيث احتياجات المؤسسة الناشئة وأدائها، حيث تعتمد هذه مؤسسات "الفروع" على دعم الشركات الأم في الموارد والقدرات، في حين يتعين على المؤسسة الناشئة أن تبدأ من الصفر ولها وصول محدود إلى مثل هذا الدعم. إن هذا التمييز يسمح استهداف الحوافز والدعم المقترحين للمؤسسة الناشئة التي تؤسس من رواد الأعمال بشكل مباشر، في حين يمكن للشركات التي لها فروع أن تستفيد من خطط الحوافز والدعم الأخرى التي تستهدف الشركات القائمة والناضجة التي تخطط للنمو في قطاعات محددة أو في مناطق جغرافية محددة.[2]

نستخلص مما سبق أنه يجب ألا تكون مؤسسة حديثة الإنشاء ونشطة فحسب، بل يجب أن تكون مستقلة أيضا حتى يتم اعتبارها مؤسسة ناشئة، وإذا أخذنا هذه المعايير الثلاثة معا، فإنه يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها:

[1] مفروم برودي، مرجع سبق ذكره، ص 348،

[2] مفروم برودي، مرجع سبق ذكره، ص 349

- لم تكن موجودة من قبل خلال فترة زمنية معينة (جديدة)
- وتبدأ في تعيين موظف واحد على الأقل بأجر خلال فترة زمنية معينة (نشطة)؛
- وليست مؤسسة فرعية أو فرع الشركة قائمة (مستقلة).

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة

يمكن اعتبار الشركات مثل أي كائن له دورة حياة، ودورة حياة الشركات الناشئة تبدأ منذ تأسيس الشركة وتكتمل من خلال عدة خطوات، فإما تنمو وتزدهر أو تكون دورة حياتها قصيرة جداً وتتراجع، بحيث لن تتمكن من التحول حتى لإحدى الشركات المتوسطة، *في هذا المطلب سوف نتحدث عن دورة حياة الشركات الناشئة*، وعن الخطوات التي تمر فيها وكيفية تحديد مسارها.

يشير مصطلح "حوض الحزن" إلى فترة النضال التي تواجهها الشركة الناشئة بعد الانتكاسة. بعد الإثارة الأولية لبدء شركة هو التحدي المتمثل في العثور على منتج مناسب للسوق، قد يستغرق هذا أحياناً سنوات. يتطلب إيجاد ذلك الملاءمة قدرا كبيرا من التصميم والمثابرة.

الشكل رقم (02-02): دورة حياة المؤسسات الناشئة

المصدر: /http://venturing.com.au/uncategorized/the-trough-of-sorrow

الشكل رقم (03-02): مراحل نمو الشركات الناشئة

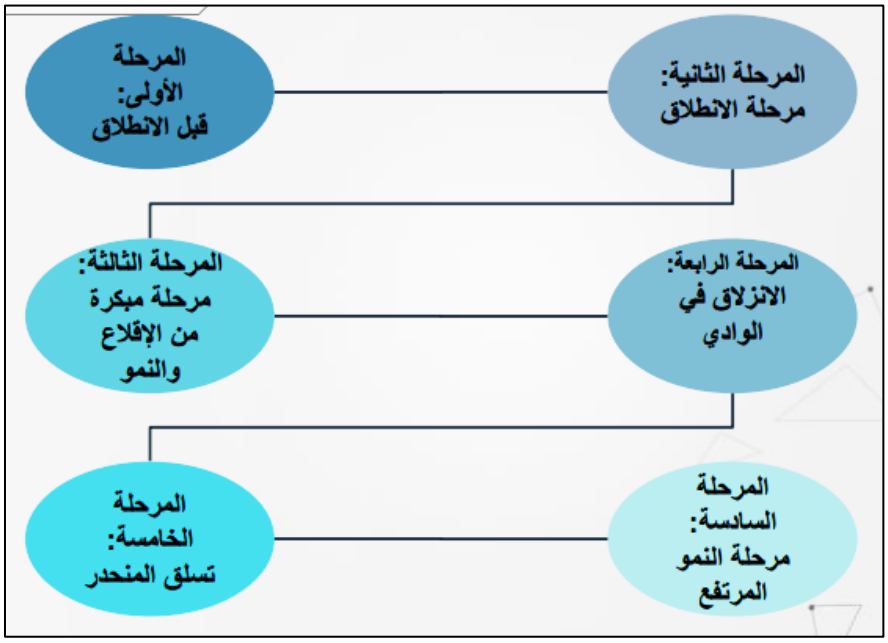

المصدر: ترغيني صباح، المؤسسات الناشئة Startups، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر: مالية وتجارة دولية + محاسبة وتدقيق، 2021/2020، مقياس مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 27.

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عمن يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع امكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية

حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 % من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنعرض أهم عوامل فشل ونجاح المؤسسات الناشئة والتحديات التي تواجهها وهذا في المطلب الأول، ثم سيتم التطرق إلى دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية هذه المؤسسات، أما المطلب الثالث سيكون حول آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: عوامل فشل ونجاح المؤسسات الناشئة والتحديات التي تواجهها

أولا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها، فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكارية من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة، وتتمثل أهم هذه التحديات في: [1]

1. **التمويل:** يعتبر التمويل من أبرز العقبات التي تواجه الشركات الناشئة، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه الشركات سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع. ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار أخطار وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لا يكفي. حيث ما تزال هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين (أفراد أو شركات) الذين يعرضون أموالهم لضخها فيها. لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع أنه تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كوها لم تتفق مع رؤيتها.

[1] ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 العدد 03، 2022، ص 472

2. **صغر حجم السوق:** أن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي مع أن الشركات الناشئة في الجزائر ليست بالعدد الكبير بالمقارنة مع دول أخرى إلا أن هذا له تبريره بصغر حجم السوق المحلي عموما. هناك عدة عوامل تلعب دور بجعله صغيرة سواء عدد السكان، نسبة انتشار الإنترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني، ثقافة الشركات الناشئة بحد ذاتها. لكن في ظل صغر حجم السوق لابد للشركات الناشئة أن تبحث بدائل تسوقية أخرى، مثل التسويق الالكتروني.

3. **انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة:** تأسيس شركة ناشئة أمر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب الشركة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي، وفرق العمل والتسويق والاستراتيجية. وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب الشركة أو المؤسسة سيضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يعطيه حصة من شركته. كما تتجسد أيضا انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع الشركة وتتعلق هذه الدراسة عادة بالدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للشركة خصوصا في بدايتها والدراسة التسويقية التي تتعلق بتسويق المنتوج وإيجاد الأسواق وكيفية الوصول للزبائن والتعريف و الترويج للمنتوج بمختلف الوسائل خصوصا الترويج عن طريق شبكة الانترنت. بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسة جدوى فنية وتتعلق بملكية الشركة وتحديد مهام المكلفين بها بدقة ووضع أهداف واستراتيجيات بعيدة المدى للشركة، لذا نجد أغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها او فشلت كان ذلك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة، هذا و يمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد او الاستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة و الدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.[1]

[1] ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 473

4. **فريق العمل**: إن العمل الجماعي والعمل كفريق له أهمية كبرى للشركات والمؤسسات الناشئة إذ معظم التجارب الناجحة للشركات الناشئة بدأت عملها كفريق، وقد يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في الشركة منوط به استقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناء على الكفاءة. تعاني الشركات الناشئة من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا. أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، لكن كيف نصل لهؤلاء؟ يمكن أن نصل إليهم في البحث في منصات العمل الحر التي توفر مختلف من المهارات التي يمكنك طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية، كما توفر هذه المنصات الاستشارات اللازمة حسب مجال نشاط المؤسسة الناشئة بفضل الخبراء القائمين عليها. [1]

ثانيا: التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في الجزائر:

- الحديث عن الشركات الناشئة في الجزائر يقابله دائما نظرة تشاؤمية. فبمجرد طرحك لفكرة شركة ناشئة في هذا البلد ستجد المثبطين أكثر من الداعمين لهاته الفكرة[2]
- غياب قانون خاص بهاته الشركات
- الاجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين
- ضعف حصة الشباب من الصفقات العمومية والمحددة ب 20% فقط قانون الصفقات العمومية 247/15
- مشاكل التمويل ودفع المستحقات (ضعف التمويل ونقص راس المال المغامر للاستثمار)
- التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة اغلب القطاعات الاقتصادية
- عدم وجود نطام دفع الكتروني حقيقي ومتطور

[1] ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 473

[2] **خالد خ**، مقال مأخوذ من الموقع: teyssir.com/الشركات-الناشئة-في-الجزائر/

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال أحد الأدوات المستخدمة لترقية خلق شركات مقاولاتية ناجحة. وتعود فكرة ظهور وتطور حاضنات الأعمال Bis (Business incubations) إلى 50 سنة خلت من الآن. وأول حاضنة أعمال تأسست سنة 1959 في بتافيا (Batavia) في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، كمبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في تأسيس وتطوير الشبكات، المهارات الادارية، وتسويق المنتجات والخدمات ذات طابع ابتكاري وابداعي، ولكن ولغاية السبعينات، الفكرة كانت فريدة من نوعها وهدفها كان فقط دعم المشروعات الناشئة (start-up) التي تحتاج للتوجيه ورأس مال مغامر لتجسيد أفكارها على أرض الواقع. اليوم انتشرت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا في العديد من المناطق حول العالم وتجاوز عددها في الولايات المتحدة الأمريكية الآلاف، كما توجد في عديد الدول الأوربية، وجنوب أمريكا، وجنوب أفريقيا، والصين وكوريا، وعدد من الدول العربية بما فيها الجزائر.[1]

المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

ان اهتمام الجزائر بالشركات الناشئة حديث خاصة بعد تراجع أسعار البترول ومحاولة الاتجاه نحو سياسة التنويع الاقتصادي المبنية أساسا على المؤسسة وكيفية خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل والاتجاه نحو الابتكار وتشجيع خلق المؤسسات الناشئة يعتمد بشكل عام على عوامل مرتبطة بجوانب الاقتصاد الكلي (نظام حوكمة، وبيئة الأعمال المواتية، التمويل الكافي)، وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة).[2]

نجاح وتطور الشركات الناجحة يعتمد على بيئة أعمال مواتية وان ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة اسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية: •

[1] بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018/05/01، ص 419.

[2] بسويح منى وآخرون، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر، 2020، ص 410.

- الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1% من PIB.
- غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار بالاشتراك مع جميع الفاعلين سواء الدولة المؤسسات خاصية او عمومية، الجامعة.
- ضعف العلاقة بين الجامعة مراكز البحوث والنسيج الاقتصادي.
- غياب احصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة الناشطة في الجزائر.
- صعوبة ايجاد التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- غياب الاطار القانوني المنظم لعمل الشركات الناشئة في الجزائر. غياب النظام البيئي الخاص بالشركات الناشئة.[1]

ثانيا: افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تسعى الجزائر في الآونة الاخيرة الى زيادة الاهتمام و دعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود ارادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد و البحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، ان بوادر هذا الاهتمام تتجسد في انشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة و اقتصاد المعرفة اوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الافكار على خلق مؤسساتهم و تقلع كل الدعم سواء من ناحية التمويل و توفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل التقييم أدائها
- ووضع خارطة طريق لتمويلها، سيشمل هذا التمويل سوق الاسهم ورأس مال المخاطر.
- انشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار.
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من

[1] بسويح منى وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 411.

- الإسهام بفعالية في فلق ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.
- إنشاء مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية
- عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار. من جهة اخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية المعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.
- إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لقائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة اصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلان من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بحذف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.[1]

[1] بسويح منى وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 412-413.

خلاصة:

بعد تعرضنا لمختلف مفاهيم المؤسسات الناشئة مرورا بمراحل إنشائها وتصنيفاتها، وبعد أن تعرفنا على واقع هذه المؤسسات في الجزائر خلصنا إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني و خلق القيمة المضافة و امتصاص البطالة و المساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهناك فرق جوهري بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن يتفقان في تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في التقليص من حجم البطالة و دعم سياسة التشغيل و المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

فعملية إنشاء مؤسسة ناشئة ظاهرة شاملة وبشكل كبير ومن المهم التعامل معها نظرا لتأثيرها الواضح في نمو المجتمع والتنمية، ما يجعلها موضوعا إلزامي ومثير للاهتمام لكل من المناطق المتقدمة وغير المتقدمة، فلطالما لعبت الشركات الناشئة دورا رئيسيا في الاقتصاديات الوطنية والثروة في جميع أنحاء العالم، من خلال تطوير ابتكار المنتجات والخدمات.

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الناشئة في ولاية تيارت

تمهيد:

بعد التطرق إلى المؤسسات الناشئة والمقاولاتية من جوانبها النظرية والمفاهيمية في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت، والتي تعتبر من أهم أجهزة الدعم للمشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال التعرف على كيفية تمويل أو التعرف على مراحل إنشاء المؤسسات الناشئة على مستوى الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى تحليل وتقييم أدائها من خلال عرض حصيلة النشاطات للوكالة بعد عملية مرافقة المؤسسات الناشئة.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: حصيلة متعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**
- **المبحث الثاني: آليات المساندة للمؤسسات الناشئة**
- **المبحث الثالث: شروط التأهيل وصيغ التمويل والإعانات المقدمة**

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر المشاريع الاستثمارية من أهم المشاريع التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيض من حدة البطالة، ونظرا لأهمية الجانب التمويلي فقد سعت الحكومة إلى وضع آليات متنوعة لدعم وتمويل المشاريع الاستثمارية، ومن بين هذه الآليات انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تعتبر إحدى الركائز الرامية إلى محاربة البطالة وجمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة، وبالتالي التشجيع على الإدماج المهني.

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتعريفها، بالإضافة إلى عرض استراتيجيتها وإطارها القانوني:

أولا: النشأة:

جاءت نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل حتمي على آليات تشغيل الشباب الموظفة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 والتي أثبتت عدم در دو شينها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقوفا عند نقائص البرامج السابقة وبهدف تفعيل دور وسائل السياسة العمومية للتشغيل في إضفاء المرونة والحركية على سوق العمل صدر المرسوم الرئاسي رقم 96-234 محددا الإطار العام لأشكال الدعم وطرف الاستفادة معبرا في الوقت ذاته عن الإرادة السياسية الحادة والهادفة إلى شرقية التشغيل من خلال تشجيع وتنمية المبادرة المقاولاتية في أبسط و أنجع صورها.

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 295 المؤرخ 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع الخاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة.

وفي السداسي الثاني من السنة 2006 تم الحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والضمان الوطن لذلك هي تعتبر هيئات موافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

في سنة 2020 ثم وضعها تحت سلطة الوزير المنتدب لدي الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: هي هيئة ذات طابع عمومي مكلفة بتشجيع ودعم المرافقة على إنشاء المؤسسة، هذا الجهاز مواجه لشباب العامل البالغ من العمر 19 إلى 40 سنة الحامل لأفكار مشاريع تمكنه من خلق مؤسسات وهيئة ذات طابع خاص تسمي ANADE.

- يقع مقر الوكالة الوطنية في الجزائر العاصمة.
- يدير الوكالة مدير توجيهي، برأسه مدير عام ولدية لجنة إشرافية.
- يتم تعيين أعضاء مجلس التوجيه بأمر من الوزير المكلف بالعمالة لمدة ثلاث سنوات، الغرض من هذا المرسوم هو وضع الإطار العام.
- وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مشاريع مصغرة لهؤلاء الشباب، لها عدة أهداف منها: تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية. وتنمية روح الإبداع والمقاولاتية والمبادرة لدى الشباب، بالإضافة إلى الإشراف على مختلف الدراسات التي تقوم بها جهات متخصصة.

ثالثا: الإطار القانوني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: اعملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 (لمادة 16 معدلة بالمادة 60 من القانون 03-22 المؤرخ في 28-09-2003 المتضمن قانون المالية)، التي تقضي بفتح حساب تخصيص خاص يحمل الرقم 87-302 تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الذي ينص بدوره على انشاء هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المال تسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب توضع تحت سلطة الوزير الأول ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها (بموجب التعديل الوزاري الذي تلى الانتخابات التشريعية لـ2007/05/17).

المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 1 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء وإصلاح النظام الأساسي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الأساسي المعدة والمتمم.

ثم تغير اسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" ووضعها

تحت سلطة الوزير المنتدب لدي الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 يوليو سنة 2020، وتدعي باختصار ANADE.

رابعا: استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على استراتيجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة وهي كالتالي:

أ. **الأيام الإعلامية:** يتم تنظيم أيام إعلامية ودرامية تهدف من ورائها الوكالة إلى توسيع وتفعيل الحمالات التحسيسية للشباب البطال من اجل غرس المبادرة إلى المجاز مشاريع مصغرة ومستقلة، كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية لهيكل المشروع.

ب. **التكوين:** حيث تنظم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أياما تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات، وهي مخصصة لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات المصغرة، وهذا بغية الرفع الثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام المنوطة لهم.

ج. **تنظيم المعارض:** يتم تنظيم معارض جهوية ووطنية بصفة دورية تهدف إلى:

- ترقية منتجات وخدمة المؤسسات المصغرة
- ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية.
- ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الاخرين لتشجيع الشباب على التقدم من أجل انشاء مؤسسات مصغرة

د. **التنسيق مع أجهزة قطاعية:** التشجيع على انشاء عدد من المؤسسات المصغرة كثمرة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية.

هـ. **وضع نظام المعلومات:** منذ سنة 2002، وضعت الوكالة نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمديرية العامة، ويعتبر بنكا للمعلومات والمعطيات الحقيقية حول الشباب المستثمر ونشاطاهم، مما يسهل الإدارة الجيدة لمحافظة الوكالة المكونة من ملفات المؤسسة المصغرة مما يسمح بالمعالجة السريعة والشفافة لكل الملفات المودعة وكذا المتابعة محليا ومركزيا.

و. **لا مركزية تسيير المشاريع:** وتنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحاول تقريب وسائل الدعم والمرافقة بالنسبة للشباب المستمر من جهة، وتأمين ومراقبة سير الجهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى.

ز. **إنشاء موقع على شبكة الانترنت:** لقد تم فتح موقع للمؤسسة على شبكة الانترنت يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهو عملي منذ سنوات ويحتوي على كل العناوين والمعلومات والتوضيحات

والمستجدات التي تخص الوكالة، وجميع المعلومات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة ن ويمكن تفحصه على شبكة الانترنت.

ح. دليل المؤسسات المصغرة: تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة، ويتم طبعه وتوزيعه باستمرار.

ط. صندوق ضمان أخطار القروض: انشا سنة 1998، وهو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، وهي بمثابة تشجيع للبنوك على منح قروض لشباب المستثمر، إضافة إلى هذا توجد ضمانات قانونية وتنظيمية ملعقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

ي. التطوير المستمر للجهاز: وذلك من خلال الرفع المستوى أدائها تطوير الآلية وأقلمة الجهاز مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:

- استحداث مديرية التطوير والابداع
- التعاقد مع مؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين ورفع مستوى أداء موظفي الوكالة.
- القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة، وتقوم سياسة الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عمليات ميدانية.

ك. دار المقاولاتية: قدف إلى توجيه وبلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبين في انشاء مشاريع مصغرة، حيث أنشأ مكتب للمقاولاتية على مستوى مكتبة جامعة تيارت – كلية العلوم الاقتصادية.

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية – تيارت

من خلال هذا المطلب إلى تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية – تيارت وعرض مهامها كالتالي:

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية – تيارت: تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع – تيارت –، بتاريخ 10 جانفي 1998، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدوره إلى قسمين: القسم الإداري والقسم التقني، ويأتي على راس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة والتنسيق بين المصالح الداخلي للوكالة من جهة والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة بالوكالة من جهة أخرى حيث تغطي الوكالة نوعين من الأنشطة:

- تقديم المساعدة على انشاء منشآت مصغرة؛
- التكوين لتدعيم انشاء النشاطات.

ويقوم الجهاز على ثلاثة أفكار أساسية هي:

- ادماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البلوك حسب المتعلق الاقتصادي والمالي فيما يخص المنشآت؛
- تقييم الاخطار، اتخاذ القرارات لتمويل المنشآت.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

من أجل تنفيذ الأهداف التي أنشئت من اجلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضع على عاتق الوكالة العديد من المهام وفقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 م وتتلخص هذه المهام فيما يلي:

- دعم ونصح ومرافقة الشباب المستمر في خلق مشاريعهم الاستثمارية؛
- توفير المعلومات التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمشاريع الممكنة؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الهيئات الفاعلة في خلق المؤسسات المصغرة (البنوك والضرائب ...الخ)؛
- إقامة شراكة في مختلف القطاعات لاستحداث فرص استثمار؛
- ضمان التكوين في عدة تخصصات لفائدة الشباب حاملي المشاريع؛
- تشجيع أشكال أخرى من الإجراءات والتدابير لتعزيز خلق مؤسسات مصغرة.
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دورية بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني..
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.

- تعدو تطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة تسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة. المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية.

المطلب الثالث: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) تيارت

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى عرض وشرح مختلف مصالحها:

أولا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيارت

الشكل رقم (08-03): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت

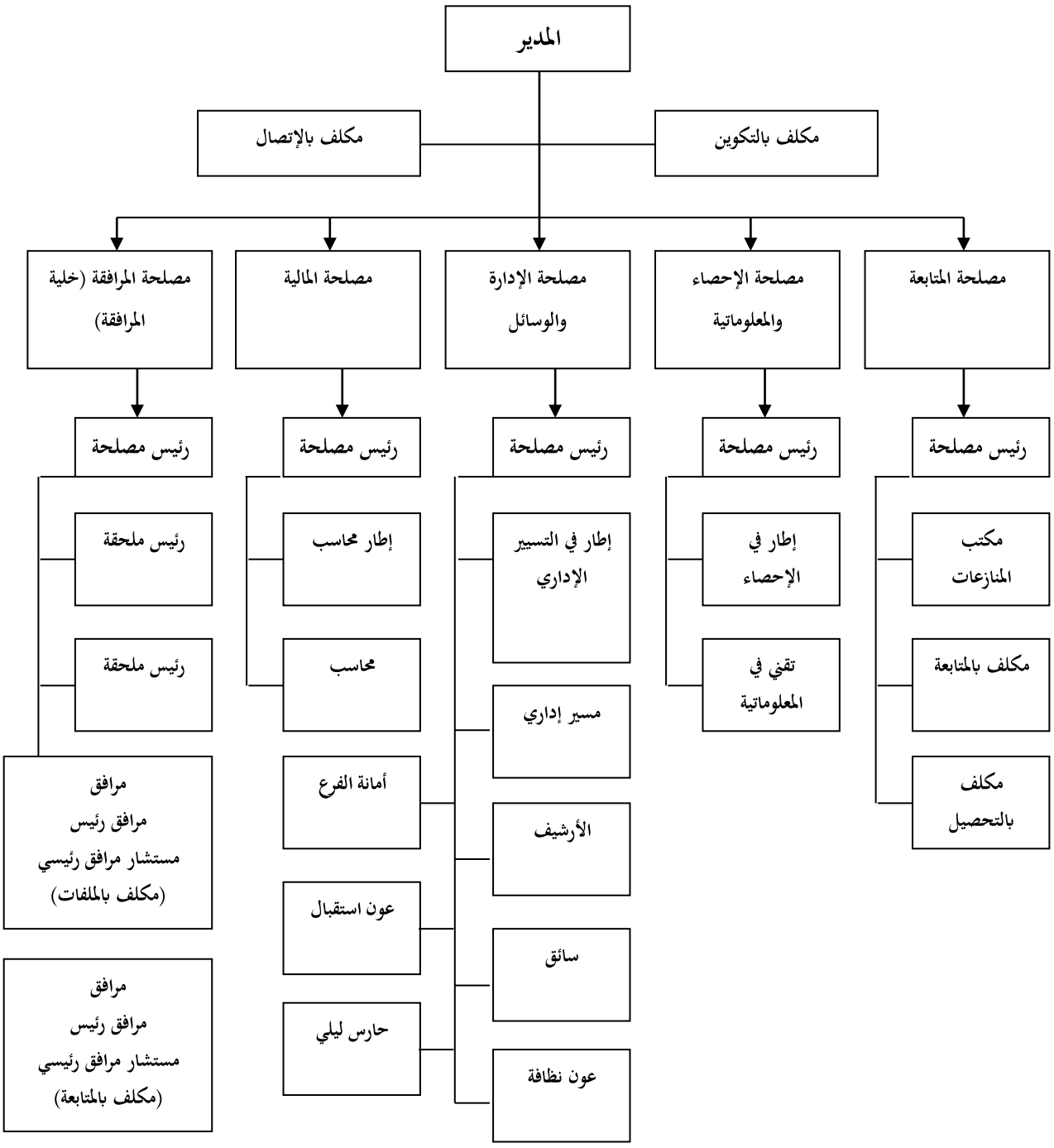

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

ثانيا: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

تتكون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية تيارت من مجموعة من الصالح وهي:

1. **عون استقبال:** له دور جد فعال في أي مؤسسة تلخص في استقبال وتوجيه العملاء.

2. **مصلحة المرافقة:** يقصد بها السير جنبا إلى جنب مع الشباب المستمر منذ إنشاء المشروع إلى استغلاله، تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة، مستشار مرافق رئيسي، مستشار مرافق، مرافقين رئيسيين (02 ومرافقين (02) إضافة إلى 03 رؤساء ملاحق يشرفون على 03 ملحقات على مستوى الولاية هي: ملحقة تيارت، ملحقة قصر الشلالة وملحقة فرندة.

وتقوم بما يلي:

- ومتابعة مختلف مراحل انشاء المنشآت؛
- تقد للشباب أصحاب المنشآت المعلومات الاقتصادية، التقنية والتنظيمية المتعلقة بإنشاء منشآت؛
- تقييم دوري للمنشآت التي دخلت في مرحلة الاستغلال وهذا من الناحية المهنية والتقنية والمالية، ومراقبة مدى احترام الشباب ذوي المشاريع لالتزاماتهم؛
- متابعة المنشآت من الجانب التنظيمي وتقديم الدعم الكافي لهم؛
- دراسة الملفات من الناحية التقنية والمالية؛
- ادراج مختلف القرارات الخاصة بمرحلتي الانشاء والتوسيع.

3. **مصلحة المالية والمحاسبة:** تتكون من رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، إطار محاسب ومحاسب، تقوم بما يلي:

- تسيير موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- متابعة مدى تنفيذ الشباب ذوي المنشآت لالتزاماتهم المتعلقة بآجال تسديد الأقساط بالقروض دون فائدة والمقدمة من طرف الوكالة؛
- تسيير كل الحسابات المفتوحة على مستوى البنوك؛
- متابعة العمليات الحسابية الخاصة بالفروع؛
- متابعة عملية تمويل المنشآت واسترجاع ديون الوكالة عند آجال الاستحقاق؛
- متابعة تسديد نفقات الوكالة للتجهيز والنفقات الأخرى المختلفة؛

- لها علاقة مباشرة مع مصلحة والوسائل في تقدير ميزانية الوكالة.

4. **مصلحة الإحصاء والاعلام الآلي**: تتكون من رئيس المصلحة، إطار في الإعلام الآلي وتقني في الإعلام الآلي، وهي مجزأة إلى:

أ. **مصلحة الإحصاء**: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- متابعة وإحصاء كل الملفات المودعة لدى الوكالة؛

- إعداد مختلف أنواع التقارير المتعلقة بمختلف الاحصائيات، تعدد الملفات المودعة، عدد الملفات المقبولة، عدد المنشآت الممولة، عدد الملفات الحميدة ميدانيا ...الخ

- إرسال الاحصائيات المتعلقة بالمنشآت ومناصب العمل إلى المديرية العامة؛

- تقوم بإحصاء يومي للملفات المدروسة من خلال لجنة الانتقاء من حيث عدد الملفات المقبولة، عدد

- الملفات الموحلة، الملفات المرفوضة وأعداد الملفات المودعة لدى البنوك، الملفات المقبولة من البنوك،

- الملفات الممولة؛

- القيام بتقرير سنوي والذي يتم إرساله إلى مديرية التشغيل للولاية.

ب. **مصلحة الاعلام الآلي**: أهم ما تقوم به:

- السهر على تسيير ومراقبة شبكة الاتصال التي تربط بين الوكالة في الولاية وفروعها في الدوائر، وبينها والمديرية العامة.

5. **مصلحة الإدارة والوسائل**: تتكون من رئيس مصلحة الإدارة والوسائل يشرف على إطار في التسيير الإداري، مسير، أمين الفرع، إطار مكلف بالأرشيف، عون استقبال وتوجيه، سائقين (02)، ثلاثة (03) أعوان أمن وعون للنظافة تقوم هذه المحصلة بما يلي:

- تسيير الوسائل المادية التي تتملكها الوكالة ومتابعاتها؛

- تسيير الموارد البشرية للوكالة؛

- متابعة مختلف عمليات الجرد وحركة المخزونات؛

- القيام بإعداد الميزانية التقديرية للفرع.

- إبرام الصفقات والاتفاقيات المتعلقة بالتجهيز؛

- التسيير الأمثل لملفات العمال والعمل على تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة؛
- إعداد المرتبات الشهرية للعمال؛
- الإشراف على عملية التوظيف في الوكالة؛
- متابعة عمليات الترقية للعمال؛
- توفير الأمن والحماية للعمال
- التنسيق مع مصلحة المالية والمحاسبة.

6. مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات: وتتكون من رئيس المصلحة، أربع إطارات قانونيين وإطار في التحصيل، وتنقسم إلى:

أ. **المتابعة**: تهتم بمتابعة المنشآت ميدانيا وذلك بالقيام بزيارات ميدانية بغرض التأكد من مزاولة المؤسسة نشاطها، وفي حالة عدم مزاولتها لنشاطاتها تم الإجراءات القانونية وذلك باستدعاء صاحب المنشأة لمعرفة الأسباب التي لم تمكنه من مزاولة نشاطاته.

ب. **التحصيل**: لكل مستثمر آجال محددة لإرجاع القرض وفق جدول زمن محدد يتم تذكيره بإشعار قبل التسديد.

ج. **المنازعات**: في حالة عدم التسديد أو عدم مزاولة النشاط تكون هناك متابعة قانونية.

7. إطار في الاتصال والإصغاء الاجتماعي: تتمثل مهمته في التكفل بانشغالات الشباب حاملي المشاريع والقيام بمختلف الأيام الإعلامية للتعريف بدور الوكالة، إضافة إلى قيام بالندوات واللقاءات الصحفية والإذاعية وكذا الإشراف على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوكالة، وهو تحت إشراف مدير الوكالة مباشرة.

8. إطارين في التكوين: تتمثل مهمتهم في تكوين الشباب حاملي المشاريع المسجلين لدى الوكالة الوطنية الدعم وتنمية المقاولاتية، إضافة إلى الأشراف على مكتب المقاولاتية الموجود في جامعة ابن خلدون كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

9. مكتب ممثل لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض: وهو عبارة عن صندوق خاص وله مقر خاص تابع للمديرية العامة ويشرف عليه مسير، حيث تتمثل مهمة هذا الصندوق في القروض الذي يتحصل عليها المقترض من البنك في شكل تأمينات عينية أو شخصية، وتتشكل موارده من:

- تخصيص أولي من الأموال الخاصة: ويتمثل في مساهمة كل من الوكالة ومساهمة الخزينة العمومية والبنوك والمنشآت المنخرطة برأس المال؛
- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من: أصحاب المشاريع البنوك، المؤسسات المالية؛
- عائد التوظيف المالية مكمن أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة؛

المبحث الثاني: حصيلة متعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لعدم وتنمية المقاولاتية

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

الجدول رقم (01-03): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد الوظائف المستحدثة
2011	236	513
2012	559	1225
2013	650	1330
2014	741	1409
2015	495	965
2016	194	361
2017	149	279
2018	85	262
2019	60	179
2020	47	155
المجموع	**6678**	**3216**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل رقم (01-03): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

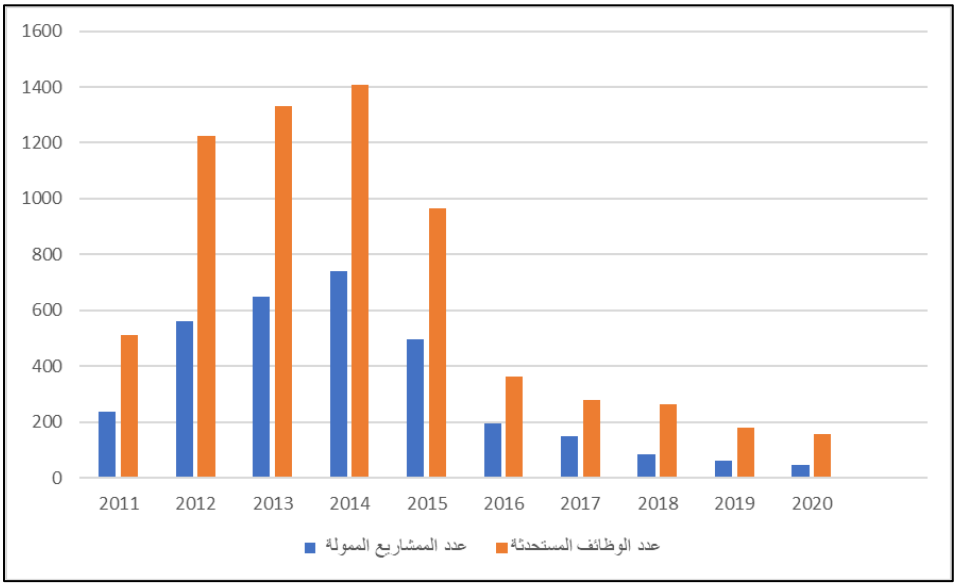

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس، المؤهل العلمي وأسلوب التمويل

الجدول رقم (02-03): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس

السنة	ذكور	إناث
2011	256	13
2012	541	25
2013	644	36
2014	680	32
2015	611	19
2016	179	25
2017	135	0
2018	79	0
2019	56	7
2020	40	5
المجموع	**6678**	**3216**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل رقم (02-03): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس

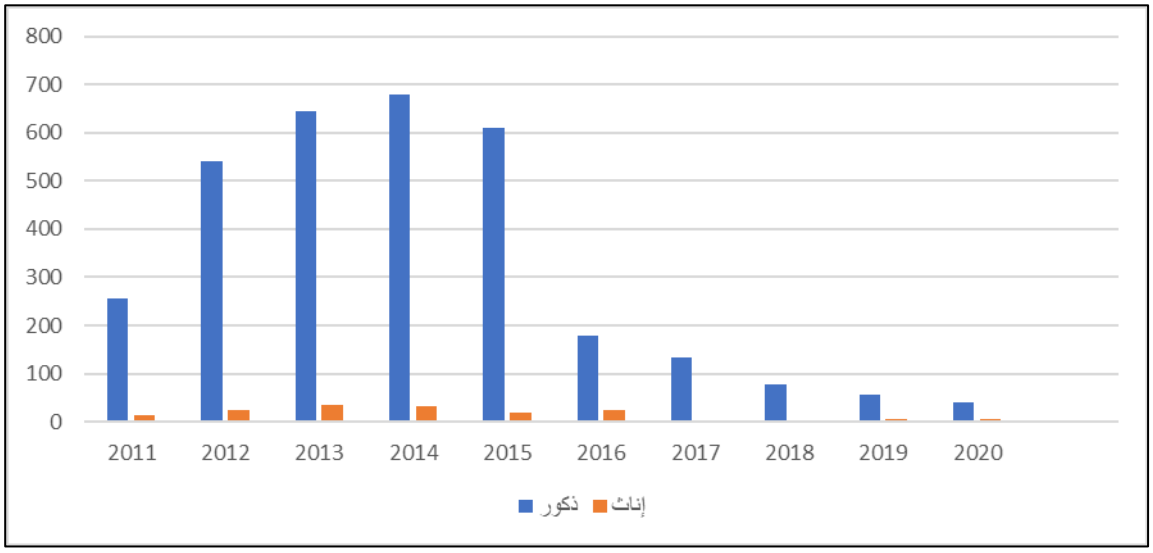

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الجدول (03-03): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المشاريع الممولة
غير مؤهل	0
التكوين المهني	3063
خريجي الجامعات	231
المجموع	**3294**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل (03-03): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي

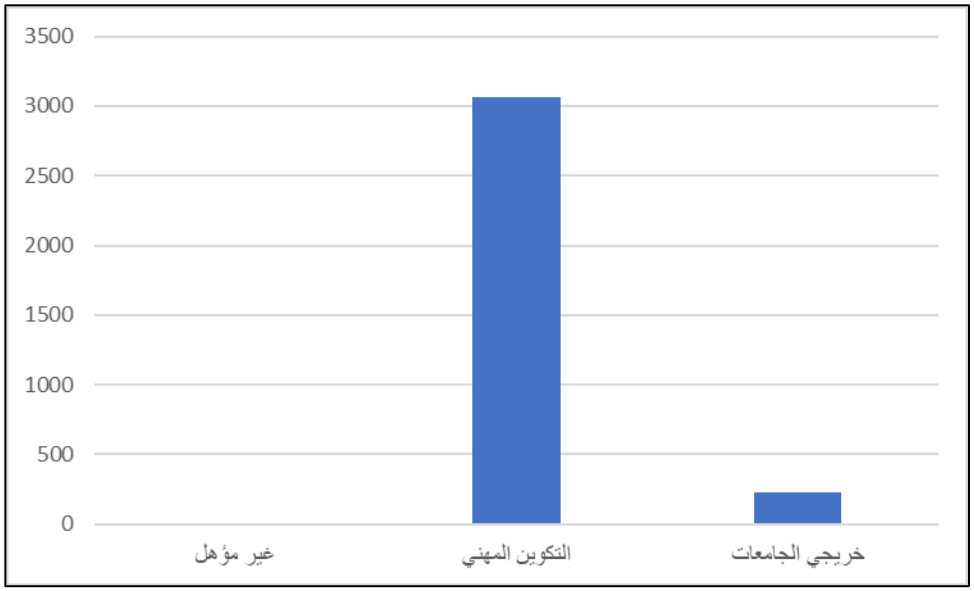

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الشكل (03-04): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

نوع التمويل	المشاريع الممولة
ثنائي	113
ثلاثي	3156
المجموع	**3269**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل (04-03): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

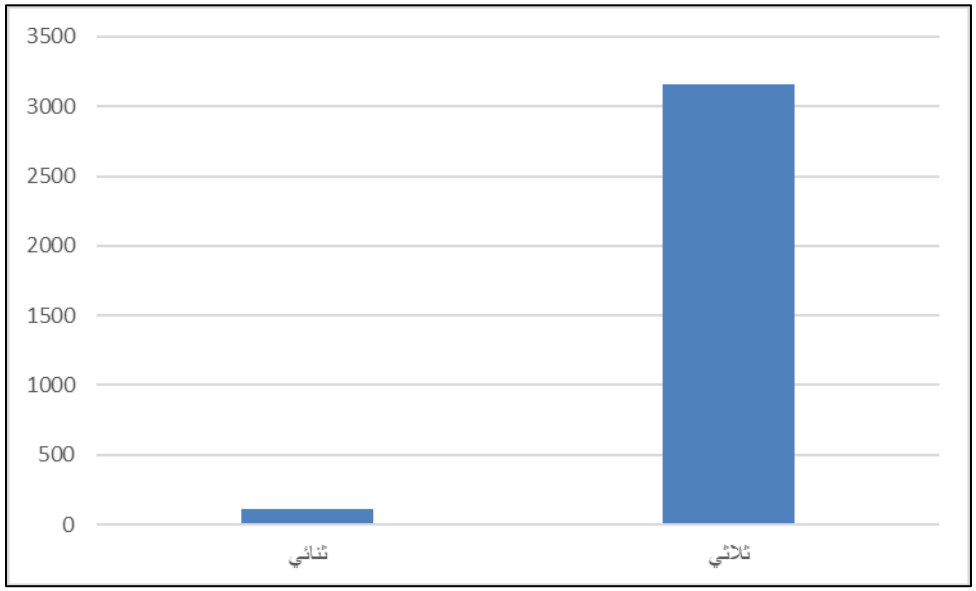

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

المطلب الثالث: حصيلة الملفات المقبولة والممولة حسب قطاع النشاط (2016-2020)

الجدول رقم (05-03): حصيلة الملفات المقدمة (2016-2020)

القطاع	الملفات المقدمة				
	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	82	81	119	25	74
الصناعة التقليدية	10	6	17	6	10
البناء والأشغال العمومية	17	37	48	39	59
الري	0	0	2	0	2
الصناعة	21	33	129	171	161
الصيانة	6	17	71	47	61
الأعمال الحرة	13	14	23	35	20
الخدمات	77	14	13	21	61
المجموع	**370**	**202**	**422**	**370**	**495**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل (05-03): حصيلة الملفات المقدمة (2016-2020)

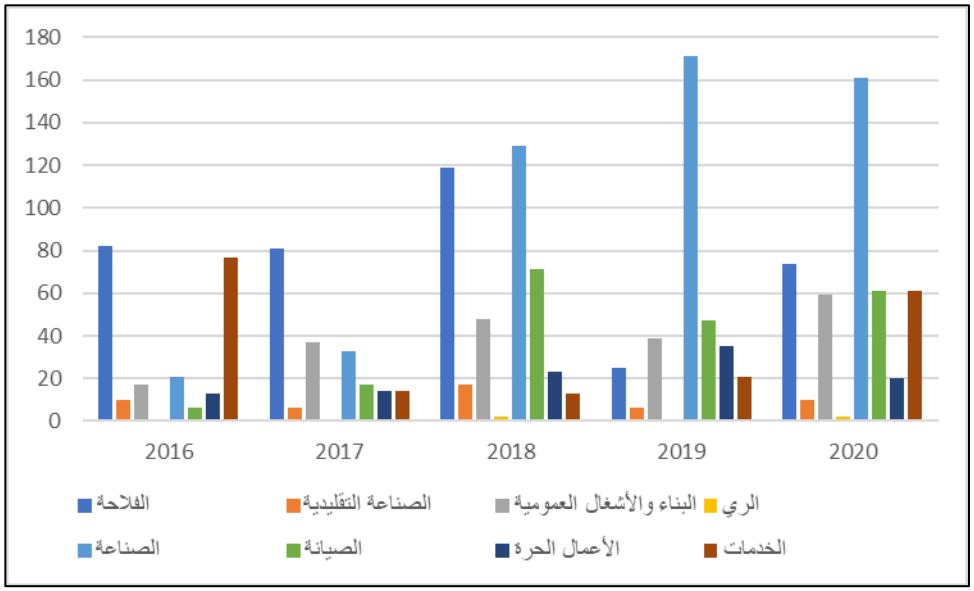

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الجدول رقم (06-03): حصيلة الملفات المقبولة

القطاع	الملفات المقدمة				
	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	77	88	92	13	25
الصناعة التقليدية	2	4	8	17	20
البناء والأشغال العمومية	24	34	26	23	33
الري	0	0	2	0	0
الصناعة	18	23	61	87	35
الصيانة	7	14	39	27	27
الأعمال الحرة	**16**	**21**	**18**	**38**	**11**
الخدمات	**102**	**13**	**9**	**15**	**11**
المجموع	**246**	**197**	**255**	**220**	**162**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل (06-03): حصيلة الملفات المقبولة

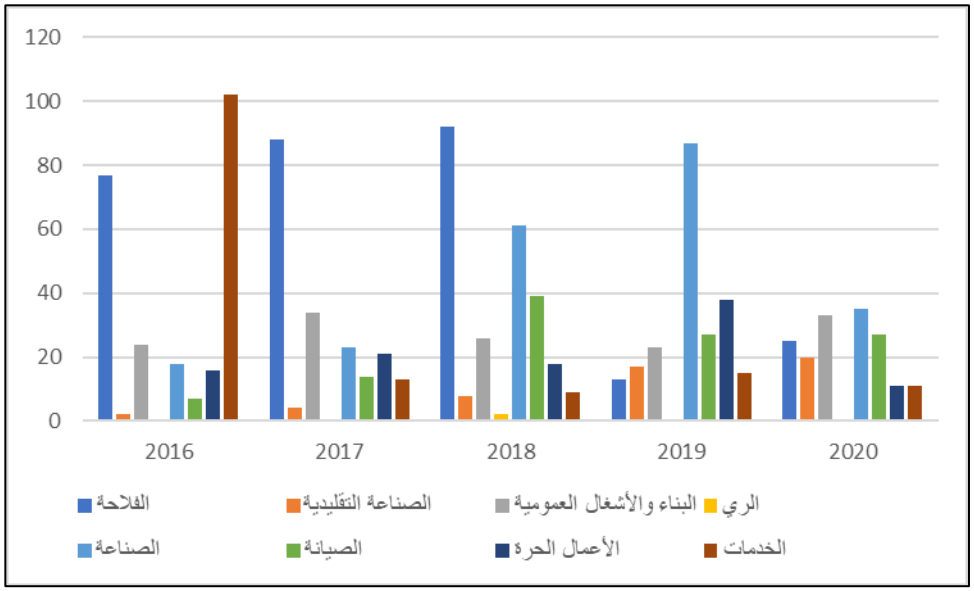

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الجدول رقم (07-03): حصيلة الملفات الممولة (2016-2020)

القطاع	الملفات المقدمة				
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الفلاحة	130	60	47	39	06
الصناعة التقليدية	20	1	1	11	14
البناء والأشغال العمومية	0	18	20	15	22
الري	0	0	2	0	0
الصناعة	42	11	44	45	32
الصيانة	11	4	19	30	21
الأعمال الحرة	6	15	15	16	12
الخدمات	61	31	7	8	5
المجموع	**270**	**140**	**155**	**164**	**112**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية

الشكل (07-03): حصيلة الملفات الممولة (2016-2020)

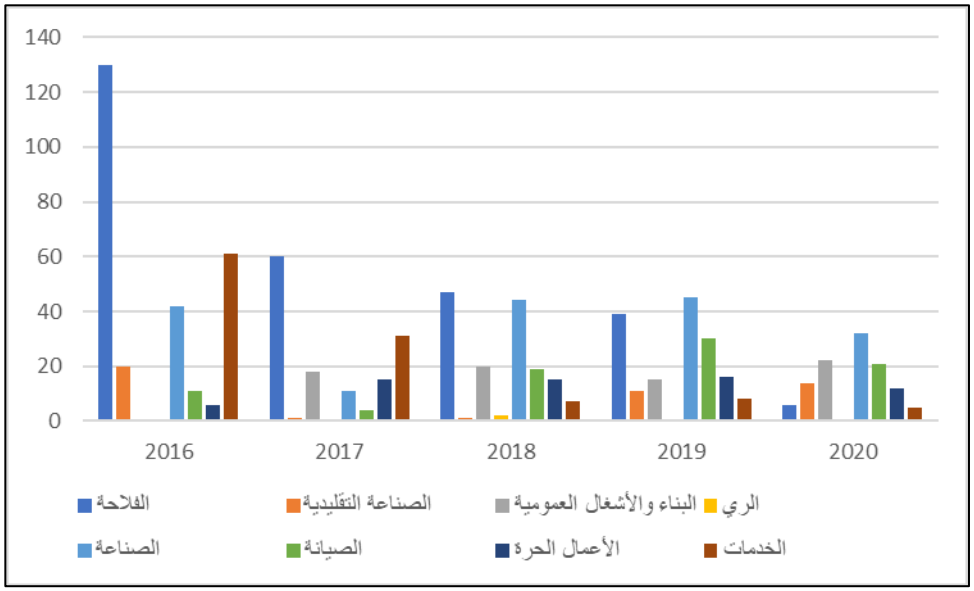

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

المبحث الثالث: شروط التأهيل وصيغ التمويل والاعانات المقدمة

في هذا المبحث سنتطرق إلى الشروط الواجب توفرها للحصول على دعم الوكالة في مرحلة انشاء مشروع ومراحل المرافقة عند الانشاء بالإضافة إلى انواع الهيكل المالي المقدم من طرف الوكالة ثم استثمار التوسيع والتركيبة التمويلية لهذا الاستثمار.

المطلب الأول: استثمار الانشاء

1- شروط التأهيل في استثمار الانشاء: يجب أن تتوفر في اصحاب المشاريع جملة من الشروط تتمثل في:

- أن يتراوح سن الشاب من 19 إلى 40 سنة؛
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة بالنشاط حيث يمكن لخريجي الجامعة أو المعاهد او المدارس العليا فقط أن يختار إحدى النشاطات المعتمدة لا يتوافق مع تخصصه الجامعي؛
- أن يكون مسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل؛
- يمكن للطلبة الجامعيين أثناء فترة الدراسية التقدم للوكالة من أجل إنشاء مشروع استثماري؛
- عدم الاستفادة من أي مساعدة من الدولة مسبقة في إطار خلق مؤسسة؛

2- الهيكل المالي: توجد صيغتان للاستثمار وهما صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيها الشاب والوكالة فقط في التركيبة المالية للمشروع، والتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب، الوكالة والبنك

2-1- الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة.

الجدول (08-03): التمويل الثنائي

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
1	10.000.000.000دج	%50	%50

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة المرافقة

- **الامتيازات الجبائية:**

تستفيد المؤسسة المصغرة والناشئة من الامتيازات الجبائية التالية:

- **في مرحلة إنجاز المشروع:**

تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الاعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتتابات العقارية.

الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة والناشئة.

- **في مرحلة استغلال المشروع:**

- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، او 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الاعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال، (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنوك والوكالة، ويتكون من: – المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛ – قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ – قرض بنكي منخفض الفوائد

بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع. وهذا النوع من التمويل يحمل نوعين:

الجدول رقم (09-03): التمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
1	حتى 10.000.000.000	%05	%25	%70

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة المرافقة

تخفيض نسب الفوائد البنكية: تخفض نسبة فائد القرض البنكي ب 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الاعانات المالية: تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافة:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة الكراء يصل إلى 5000. 000.دج.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000. 000.دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون ...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة المصغرة والناشئة من الامتيازات الجبائية التالية:

في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية.
- الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة والناشئة.

في مرحلة استغلال المشروع:

- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات. (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الاعفاء من الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال. (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاص، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الاعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ: 70%
  - خلال السنة الاولى من الاخضاع الضريبي؛ 50%
  - خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي؛ 25%
  - خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي

المطلب الثاني: مراحل المرافقة عند الانشاء

يستفيد اصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها وكل هذا دون مقابل تتمحور عملية المرافقة حول:

1- الاستقبال والتوجيه: وهذا من خلال ما يلي:

- الاتصال الأول بفرع او ملحقة الوكالة من اجل الاعلام التوجيه.
- جلسة أعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بتكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة وتقييم اللقاء الفردي الاول.
- يسمح اللقاء الفردي الأول بـ:
  - اقامة علاقة بين حامل المشروع ومرافقته.
  - تكوين فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.

- اثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية.
- مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

2- المساهمة في جمع المعلومات من اجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع.
- تحديد الاختبارات القانونية والموارد البشرية والمالية الضرورية لإنجاز المشروع.
- يتم تقييم المشروع على اساس مخطط عمل او الدراسة التقنية الاقتصادية.
- يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء وتمويل المشاريع، وقد تمويل المشروع.
- بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع اجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل.
- الانشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة المصغرة والناشئة، استكمال الملف من اجل التمويل.
- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي.
- عند انطلاق النشاط يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ نجاح وتطور المؤسسة المصغرة.

الشكل رقم (09-03): مراحل المرافقة عند الانشاء

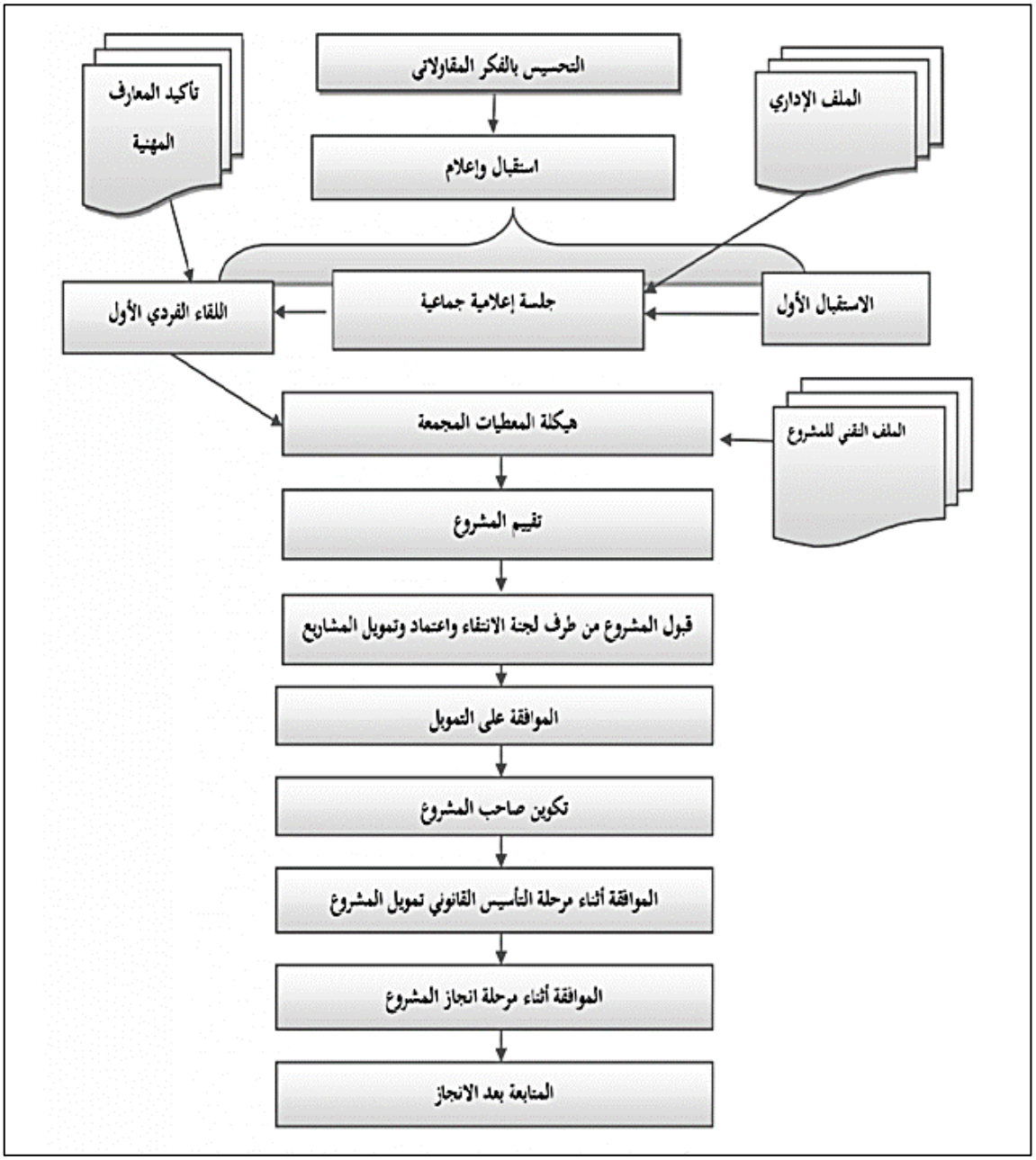

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة المرافقة

المطلب الثالث: استثمار التوسيع

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والناشئة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في النشاط نفسه أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

أولا: شروط التأهيل: يجب أن يتوفر في المؤسسة المصغرة والناشئة الشروط الآتية:

جمع ثلاث (03) سنوات من النشاط في المناطق العادية أو ستة (06) سنوات في المناطق الخاصة؛ • تسديد كامل للقرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛ • تسديد نسبة 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛ • تسديد مستحقات القرض دون فائدة بانتظام؛ • تقديم الحصيلة الجبائية (مجموع الميزانيات الجبائية) لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة.

ثانيا: التركيبة المالية: يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتين بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

1. **الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للتوسيع**: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة نفسها في استثمار الإنشاء ماعدا القروض دون فائدة الإضافية (قرض الإيجار، قرض الورشات المتنقلة، وقرض المكاتب الجماعية).
2. **مراحل المرافقة عند التوسيع**: ويمكن إيجازها في الشكل الاتي:

الشكل رقم (10-03): مراحل المرافقة في مرحلة التوسيع

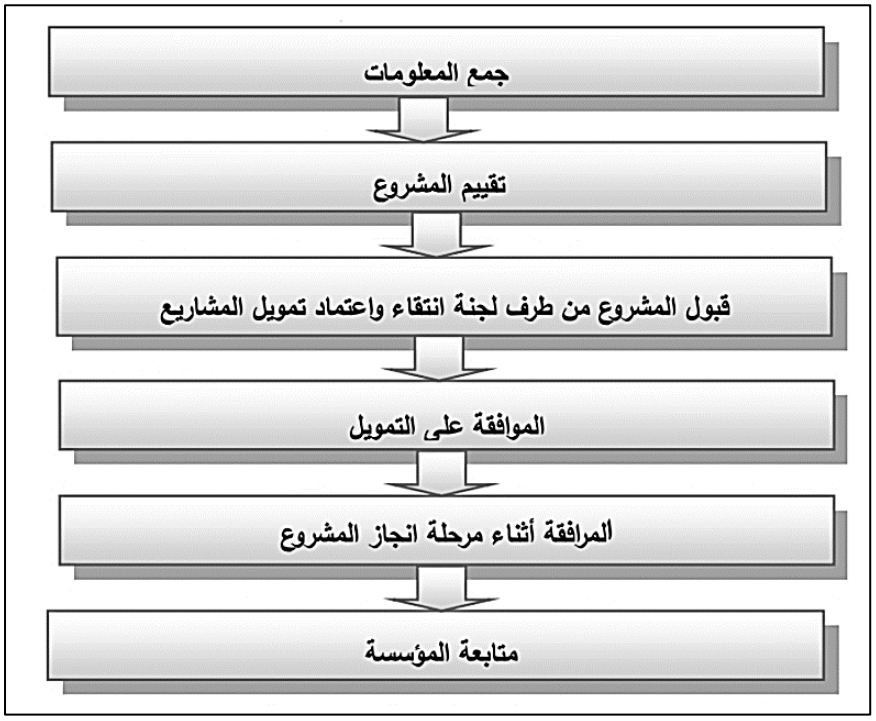

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة المرافقة

خلاصة:

تعرفنا من خلال الفصل الثالث على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الناشئة ومرافقتها، وتم التطرق إلى الامتيازات والإعانات المالية والجبائية المقدمة للشباب من طرف الوكالة وكذا مختلف مراحل المرافقة لإنشاء وتوسيع مؤسسة

أما فيما يخص الدراسة التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADEوكالة تيارت، تم جمع وتحليل حصيلة نشاطات الوكالة لفترات الممتدة من 2016 إلى غاية 2020، وتبين لنا أن الوكالة هي حل فعال لترقية ونجاح المؤسسات الناشئة وتعمل على خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة خاصة في الآونة الأخيرة عن طريق القروض والإعانات الممنوحة من طرفها، وخاصة بالنسبة الفئة المؤهلين على حساب فئة الجامعيين وللتمويل الثلاثي بنسبة أكبر من التمويل الثنائي مع ملاحظة انعدام ممولين عن طريق صيغة التمويل الذاتي نظرا لحداثة هذا النوع من التمويل.

خاتمة

اهتمت الجزائر بالمؤسسات الناشئة لإدراك صناع القرار الاقتصادي الجزائري بأن المؤسسات الناشئة هي المحرك الأساسي للإقتصاد والتنمية كما ستقدم هذه المؤسسات قيمة مضافة للإقتصاد الوطني وخفضها لنسب البطالة، فهي تحتاج المرافقة والمساعدة، وأهم الأهداف المسطرة للمؤسسة الناشئة حتى وقبل بدايتها التطور والنمو وهو ما يميزها للاستثمار فيها رغم مخاطر الاستثمار بها مقارنة بالمؤسسات التقليدية، فهي ستستقطب فئة الشباب وخريجي الجامعات من خلال دعم الدولة والقطاع الخاص لمشاريع ريادية ومقاولاتية تساهم في التحاق الشباب الحامل للمشاريع الإبداعية والمبتكرة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ودفع عجلة الإنتاجية.

رغم ذلك بقيت الجزائر لمدة طويلة متأخرة عن ركب هذا القطاع الحيوي، ولم تبدأ الأمور بالتحرك إلا بتغيير الوضع فأصبح بذلك للمؤسسات الناشئة وزارتها الخاصة. إضافة إلى إن تمويل المؤسسات الناشئة بواسطة النظام المصرفي الجزائري ليس في صالح الشباب المقاول والمبتكر، وهذا راجع لتمويل هذه المؤسسات عن طريق الضمانات التعجيزية التي لا تمتلكها هذه الفئة من الشباب كالعقارات أو رؤوس الأموال. فيجب التوجه لتمويل هذه المشاريع الناشئة لصيغة التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، أي تمويل المؤسسات الناشئة من قبل المستثمرين الخواص المستعدون للمخاطرة بخسارة رأس المال في مقابل الحصول على عائد مرتفع أو الفشل دون مطالبة الشباب بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها.

وعليه من خلال دراستنا النظرية لواقع وآفاق المؤسسات الناشئة، والدراسة التقييمية التي قمنا بها، ختمنا هذه الدراسة بتوصلنا إلى نتائج مختلفة، حول ما تؤول إليه المؤسسات الناشئة في الجزائر، كما قمنا بتقديم بعض الاقتراحات، واقتراح بعض المواضيع التي يمكن للباحثين مستقبلا التوسع فيها كآفاق الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. المؤسسات الناشئة هي مؤسسات جديدة فتية وإبداعية تسعى لتحقيق معدلات نمو كبيرة في ظرف زمني قصير، الفرضية محققة وهذا لكونها تنشط غاليا في قطاع التكنلوجيا الحديثة، حيث تمثل المؤسسات الناشئة start-ups بشكل خاص الاقتصاد الجديد في أغلب دول العالم، الذي يسير تطوره جنبا إلى جنب مع تطور التكنلوجيا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والتنموي. الفرضية صحيحة وهذا لكونها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. النظام البيئي هو البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم وترافق المؤسسات الناشئة. الفرضية مثبتة وهذا لكونه البيئة التي تؤثر على ريادة الأعمال كما أن هذا النظام يشير إلى العناصر، الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات، التي تدعم وتساند رواد الأعمال وتدعم احتمالات نجاحهم قبل وبعد إطلاق المشروع وهذا ما ثبت صحة الفرضية الثالثة.

4. تواجه المؤسسات الناشئة تحديات ومشاكل تعيق أصحاب الأفكار الإبداعية. نعم وهذا لكونها تواجه تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها ،كونها حديثة الظهور منها التمويل وصغر حجم الأسواق بالإضافة إلى انعدام الخبرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

النتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع المؤسسات الناشئة الى النتائج التالية:

- المؤسسة الناشئة هي مؤسسة إبداعية وابتكارية ربحية من جانب الأفكار والمنتجات.
- نشاط أغلب المشاريع الناشئة في مجال التسويق الإلكتروني، فهي تعتمد على التكنلوجيا الحديثة بشكل كبير لعدم نشاطاتها التجارية.
- المؤسسات الناشئة هي من المحركات المهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تدعم أهم المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي ونسب التشغيل.
- تسهر حاضنات الأعمال على تقديم مختلف الأدوات لنجاح المشاريع الناشئة كالتدريب والتخطيط والتمويل... فهي الأداة التي تحد من معدلات الفشل بالنسبة للمؤسسات الناشئة.
- ما زالت الجزائر في مرحلة تتميز بنقص الريادة والمقاولاتية، وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات الفشل، وتفشي مشكلة الاستدامة.

الاقتراحات والتوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها ولنجاح ريادة الأعمال في الجزائر يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- ترقية دور حضانات الأعمال والمشاتل والاهتمام بها فهي من أفضل السبل لدعم المؤسسات الناشئة.

- وضع حد للإجراءات البيروقراطية التعجيزية.
- وضع تشريعات وقوانين خاصة لهدف تأطير وتنظيم المؤسسات الناشئة.
- تشجيع الاستثمار من خلال رأس المال المخاطر.
- تشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- غرس ثقافة الاستثمار وروح المقاولاتية وحب المخاطرة لدى خريجي الجامعات والشباب العاطلين الذين ينتظرون الوظيفة العمومية.
- تشجيع الشباب على تلبية حاجات الأعوان الاقتصاديين وذلك بتسهيل طرق التمويل لهم أي عدم مطالبتهم بتقديم ضمانات لا يمتلكونها.

آفاق الدراسة:

من خلال هذا البحث نوصي بإلزامية القيام بدراسات أخرى معمقة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لاعتبارها من المواضيع الحديثة والمهمة، حيث يمكن طرح بعض مواضيع التي يمكن أن تكون دراسة مستقبلية يتوسع فيها الباحث:

- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأس المال المخاطر.
- دور المؤسسات الناشئة في تطوير الاستثمار.
- دور حاضنات الأعمال في نجاح واستدامة المشاريع المقاولاتية

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

أ. الجرائد الرسمية:

1. المادة 04، رقم 01-18 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 77.

ثانيا: قائمة المراجع:

أ. الكتب

2. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

3. عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

4. عاطف وليم اندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

5. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

6. منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر–**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط6، 2007.

7. نصار دادي عدوان، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، ط 02.

ب. المذكرات والرسائل العلمية:

8. آسيا طاهرة، نادية سدراتي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار**، مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012.

9. لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003).

10. أميرة سلوبي، جهيدة سلامنة، **دور رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة – دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الأمريكية خلال الفترة 2014-2020 شركة – Sequia**

Capital– أنموذجا، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–، الجزائر، 2021/2020.

11. أوبعزيز ليلة، موسي مريم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو–**، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2015/2014.

12. بديعة مدفوني، **الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماستر، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2013/2012.

13. بن ناصر محمد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، –دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة) –، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

14. حيدوشي أحمد، زمار عامر، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام) –**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أوكلي محمد أولحاج – البويرة، 2018/2017.

15. داود عدنان، ذوادي حسان، **دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تمويل المؤسسات الناشئة – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتنمية المقاولاتية ANADE**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2021/2020.

16. دراف محمد، **آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة تحليلية–**، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018/2017.

17. سنوسي أسامه، عرعار مراد، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الميكانيزمات للتمويل الجديدة –دراسة حالة مؤسسة أغذية الانعام بعين بسام–**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند ولحاج – البويرة، 2015/2014.

18. عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة:** دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2010/2009.

19. قادري سيد أحمد، مولاي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة حالة مشتلة أدرار**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021/2020، الجزائر.

20. قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.

21. موساوي محمد عبد الله، **الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة لمؤسسة البناءات المعدنية بالجنوب**–، مذكرة ماستر، تخصص التسيير الاستراتيجي للمؤسسة، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2016/2015.

22. موقاري حورية، حلاق فاطمة، **مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن** ENAP–، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، جامعة أوكلي محمد أولحاج – البويرة، 2013/2012.

23. هوار زهرة، كروم وئام، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر–دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)** –، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، 2020-2021.

ج. المجلات والمقالات العلمية:

24. آيت عيسى عيسى، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة تيارت، ع 06.

25. بسويح منى وآخرون، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر، 2020.

26. بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018/05/01.

27. بوصافي كمال، **البطالة الهيكلية والبطالة الظرفية في الجزائر خلال المرحلة 1990 – 2002**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2006).

28. حسين يوسف، صديقي اسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021، المركز الجامعي مغنية.

29. قارة ابتسام، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2019.

30. مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، جامعة غرداية، الجزائر، 2021/01/31.

31. ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 العدد 03، 2022.

د. المؤتمرات والملتقيات:

32. عبد الرحمن ياسر، عماد الدين براشن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، ع 03، الجزائر، 2008.

33. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمنت الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 107-08 أفريل 2008.

34. حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 08-09 أفريل 2002.

ثالثا: المراجع باللغة اللاتينية

35. Tahar Zioual**, Créer Et Développer Une Startup**, Université Ibn Khaldoun – Tiaret.

رابعا: المواقع الإلكترونية

36. Www.Paulgraham.Com/Growth.Html

37. https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up/74493

38. https://www.teyssir.com/

39. www.dim-msila.dz

الملاحق

الملحق رقم (01): حصيلة الملفات الموضوعة، المقبولة، الممولة

Récap des Dossiers Déposés Validés et Financés des Années 2016,2017,,,,,2020:

Secteur d'Activité	Dossiers Déposés				
	2016	2017	2018	2019	2020
AGRICULTURE	82	81	119	25	74
ARTISANAT	10	6	17	32	57
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	17	37	48	39	59
HYDRAULIQUE	0	0	2	0	2
INDUSTRIE	21	33	129	171	161
MAINTENANCE	6	17	71	47	61
PROFESSIONS LIBERALES	13	14	23	35	20
SERVICES	77	14	13	21	61
Total	226	202	422	370	495

Secteur d'Activité	Dossiers Validés				
	2016	2017	2018	2019	2020
AGRICULTURE	77	88	92	13	25
ARTISANAT	2	4	8	17	20
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	24	34	26	23	33
HYDRAULIQUE	0	0	2	0	0
INDUSTRIE	18	23	61	87	35
MAINTENANCE	7	14	39	27	27
PROFESSIONS LIBERALES	16	21	18	38	11
SERVICES	102	13	9	15	11
Total	246	197	255	220	162

Secteur d'Activité	Dossiers Financés				
	2016	2017	2018	2019	2020
AGRICULTURE	130	60	47	39	6
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	20	1	1	11	14
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	0	18	20	15	22
HYDRAULIQUE	0	0	2	0	0
INDUSTRIE	42	11	44	45	32
MAINTENANCE	11	4	19	30	21
PROFESSIONS LIBERALES	6	15	15	16	12
SERVICES	61	31	7	8	5
Total	270	140	155	164	112

الملحق رقم (02): المشروعات الناشئة حسب القطاع (2011–2019)

Secteur d'activité	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
AGRICULTURE	74	113	227	207	187	130	60	47	39
ARTISANAT	78	85	89	63	27	0	1	1	11
BTP	41	32	40	65	41	20	18	22	15
INDUSTRIE	32	59	33	127	128	42	11	44	45
MAINTENANCE	9	6	5	10	10	11	4	19	30
PROFESSIONS LIBERALES	3	3	5	18	13	6	15	15	16
SERVICES	519	592	439	382	134	61	31	7	8
Total	756	890	838	872	540	270	140	155	164

الملحق رقم (03): معلومات عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضمّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و55 سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة:

فكرة المشروع – التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - استقبال وتوجيه - محادثات فردية - إعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الانطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

				التمويل الثلاثي	
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	05 /	25 /	70 /
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	10 /	20 /	70 /
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12 /	18 /	70 /
		بقية المناطق	15 /	15 /	70 /

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	50 ٪	50 ٪

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	100 ٪

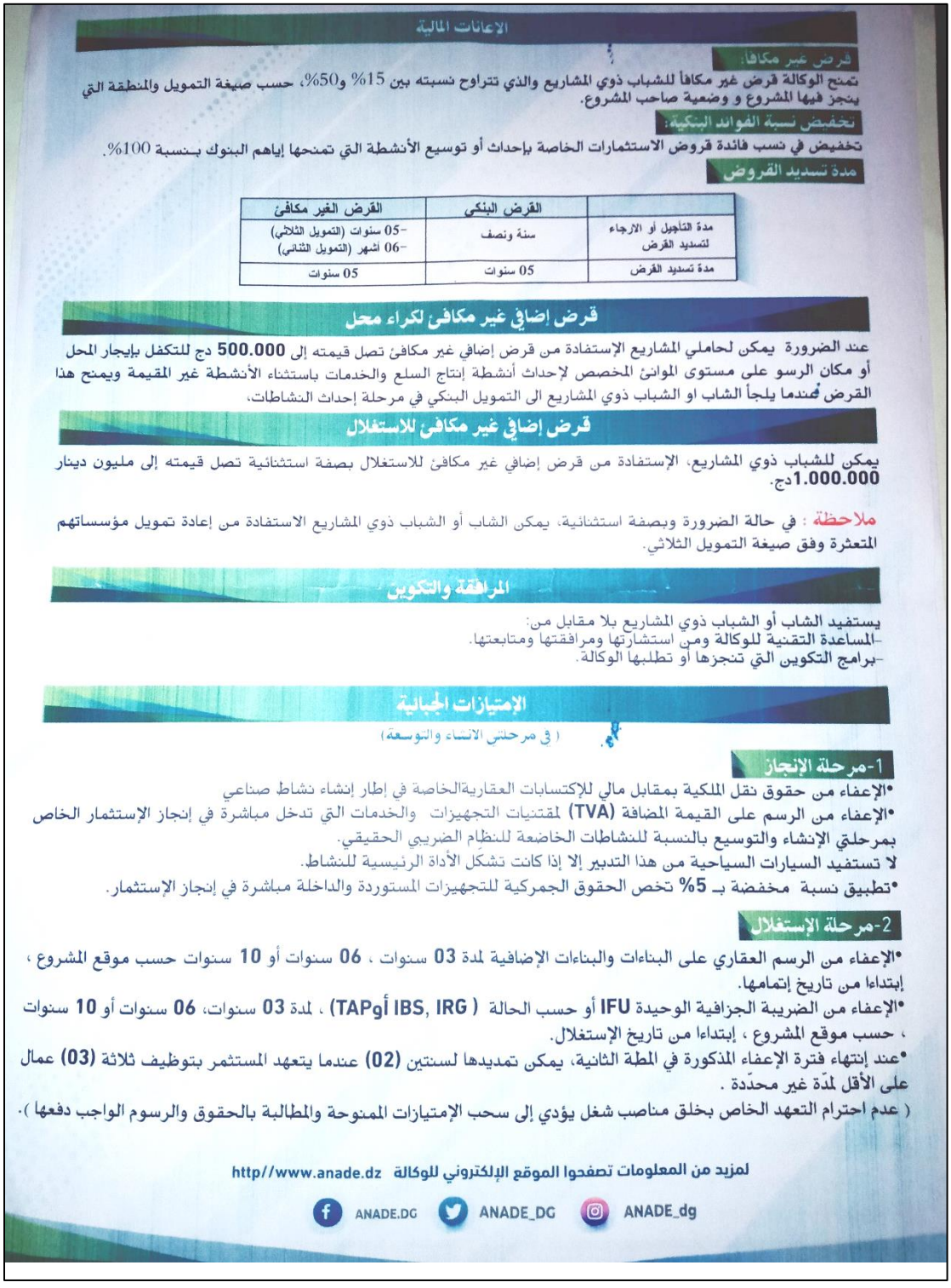

الاعانات المالية

قرض غير مكافأ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب او الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الانشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IBS, IRG أوTAP) ، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
- عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .

(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة http//www.anade.dz

ANADE.DG ANADE_DG ANADE_dg

الملخص:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وتواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها حيث أن قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير و تحفيزات جبائية جديدة لفائدة اصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما تلك التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد على المدى المتوسط.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تبيان دورها فيالمساهمة في الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، ومقاولاتية، حاضنات الأعمال، مؤسسات مصغرة ومتوسطة.

Summary:

Emerging institutions are considered one of the most important engines of economic growth for countries, where attention has become necessary because of their great importance in developing the national economy. Emerging institutions, or what is called entrepreneurship, face great challenges in Algeria due to their nature and specificity, as the Finance Law for the year 2020 came with measures and incentives A new tax for the benefit of the owners of emerging enterprises, especially those that are active in the areas of innovation and new technologies, by exempting them from tax on profits and value-added fees, in order to ensure the development of their performance, which allows achieving sustainable economic development for the country in the medium term.

This study aimed to shed light on the reality and prospects of emerging institutions in Algeria by showing their role in contributing in the economic aspect to achieving development while in the social aspect it leads to the reduction of unemployment.

Keywords: start-up's, entrepreneurship, business incubators, small and medium enterprises.